

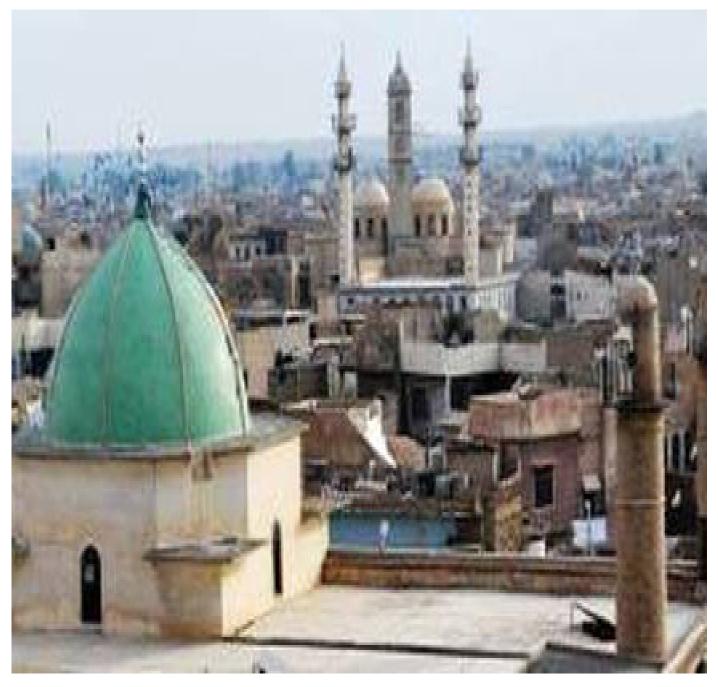
المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

No. 47 Jun. 2016

العدد السابع والأربعين - حزيران ٢٠١٦

مرور عاميين على إستيلاء تنظيم داعش الإرهابي للموصل والمناطق الأخرى من العراق



صورة تمثل التآخي بين الديانات - محلة الساعة - الموصل قبل غزوها من قبل داعش



المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة عبد الخالق زنكَنه

E-mail:

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

بیان مناسبة مرور عامین علی غزو

تنظيم داعش الارهابي للموصل والمناطق الأخرى من العراق

يعد يوم 2014/6/10 تاريخ فاصل بين مرحلتين من المسار التاريخي العراقي في القرن الحادي والعشرين ، عندما استولى تنظيم داعش الارهابي على مدينة الموصل ومساحات واسعة من الأراضي العراقية تجاوزت ثلث مساحته الإجمالية حيث اجتاح أربع محافظات هي الموصل وصلاح الدين والانبار وديالى وأجزاء من جنوب محافظة كركوك ، وكانت المفاجئة المفزعة انسحاب فرق عسكرية كاملة من الموصل والسيطرة على ما تخزنه من أسلحة ، خاصة في معسكر الغزلاني في الموصل والتي قدرت عليارات الدولارات ونهب البنوك والاستيلاء على منابع النفط ، وجرى خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان .

اننا في منتدى منظمات حقوق الإنسان العراقية نعتقد ان ما جرى تقف ورائه عدة أسباب من بينها السياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومات السابقة والصراعات الداخلية بين القوى السياسية المتنفذه ، مما سهل للتدخلات الإقليمية والدولية ، ومن ابرز هذه الأسباب :-

- 1 المنهج الطائفي التي اعتمدته الحكومات السابقة .
- 2 الابتعاد عن التعامل المهني العسكري والأمني والإداري تجاه المواطنين .
- 3 استشراء الفساد بكل أشكاله المالي والسياسي في المؤسسات العسكرية والإدارية .
- 4 عدم التصدي للفساد والمفسدين وظاهرة الإتاوات وفرض نسب مالية على المقاولين قبل عام 2014 وبعده .
 - 5 استمرار الصراعات السياسية بين القوى السياسية المتحكمة بالوضع العراقي.

لقد كانت النتائج كارثية على الوضع العراقي سياسياً وعسكرياً ومالياً واجتماعياً وحقوقياً نتيجة هذا الاحتلال ، ومن تداعيات هذه الحوادث حصول مجزة سبايكر التي راح ضحيتها (1700) مواطن وكذلك الإبادة الجماعية لمعتقلي سجن بادوش الذي بلغ اكثر من (600) مواطن على أساس طائفي ، ثم النزوح الكبير الذي فاق (مليوني) نازح من محافظة نينوى ، إضافة الى الكارثة الإنسانية التي طالت الفتيات والنساء والأطفال وإعادة نظام السبي والنخاسة بحق الايزيديات والمسيحيات ، وخطف وتجنيد الأطفال ، وامتداد هذه الماسي على التهجير القسري والنزوح للمكونات و الطوائف العراقية الأصيلة من (المسيحيين ، والايزيديين ، الشبك ، التركمان ، كاكائية وغيرهم) وازدياد وانتشار نزعات القتل على أساسه ، كما لم يتم لحد الان توثيق إحصائيات دقيقه عن الخسائر البشرية الفعلية على ايدى الإرهابيين الدواعش .

إننا في منتدى منظمات حقوق الانسان العراقية في الوقت الذي نستنكر هذه المأساة الكارثية وندين انتهاكات حقوق الانسان من أي جهة كانت، نحي القوات المسلحة والاجهزة الامنية من الحشد وقوات البيشمركة والمتطوعين من ابناء العشائر الغيارى لبسالتهم في ساحات المعارك ونبارك انتصاراتهم بتحرير الأراضي في الانبار والفلوجة وقرى الخازر بتجاه الموصل نطالب:

- 1 محاسبة الذيـن تسـببوا بهـذه الكارثـة التاريخيـة للعـراق مـن خـلال محاكـمات عادلـة للسياسـيين والعسـكريين الذيـن يتحملـون مسـؤولية مـا جـرى .
- 2 تقديم المساعدات العينية والمادية للنازحين والمهجرين قسراً واستمرارها بعد عودتهم الى مدنهم ومناطقهم وبلداتهم وقراهم بعد التحرير والاسراع بتوفير الخدمات الضرورية لهم.
- 3 الاهتمام الاقصى بعودة النازحين بدون تمييز الى ديارهم بعد تحرير مناطق التكملة في صفحة ١٨

الديمقراطية .. شعارات أم طموح حقيقى ؟

حسام كصاري

ما زالت الديقراطية حتى اللحظة تُشكل عبناً كبير على المجتمعات المعاصرة، فهي من جانب تُعد من أجمل الشعارات التي ألهبت حلماس الجماهير لها تحويه من دعوة قيمة للتساوي والمواطنة والعدالة الاجتماعية ، ومن جانب أخر تُعد بكونها أسوأ من الدكتاتورية من حيث الادعاء بها والتظاهر المزيف دون الممارسة ، لأن الدكتاتورية من حيث الادعاء بها والتظاهر المزيف دون الممارسة ، لأن الدكتاتور يعلن صراحة بأنه مستبد ومتسلط ، فيما الديقراطي المزيف يتبجح بالديقراطية ويحاججنا بشرائطها _ زوراً وبهتاناً _ لكن حقيقته غير ذلك؛ ومن هنا أصبحت الديقراطية في خطر جسيم كونها ألبست ثوب الحشمة وهي عاهة مشوهة لم يجد «المكياج» والتبرج نفعاً مع حجم الهوة بين الواقع والطموح .

بلا شك تتعرض الديقراطيَّة اليوم لانتكاسة تاريخية كبيرة في الوطن العربي ، من حيث التطبيق العملي ، والممارسة الفعلية ، فأول مبادئ الديقراطية وأهمها هو مبدأ المواطنة ، .. وبدون الإجابة عن ماهية المواطنة ، فقط أتساءل هل بقيت هناك مواطنة أو وطن أو قيم مواطنية ، وتلك الطائفية تكشف عورة الوطن وتعري عاهته وتنخر وباء بالجسد العربي من أقصاه إلى أقصاه ، من طائفية (دينية، مذهبية ، سياسية ، عرقية ، عشائرية ، قبلية) ، حتى جعلت الوطن العربي جسداً مشلولاً ، وروحاً ممسوسة ..

وأصبح المواطن يحمل اسم المنفي والنازح والمغترب, والوطن أصبح يحمل اسم المنفى والملجأ والمهجر, أما المبدأ الثاني من مبادئ أصبح يحمل اسم المنفى والملجأ والمهجر, أما المبدأ الثاني من مبادئ الديمقراطية هو مبدأ التداول السلمي للسلطة فهل هناك نخبة تؤمن بالتداول السلمي للسلطة والتاريخ كفيل بالحديث عن التجارب المخزية والجارحة .. لا يعدو أنْ يكون مجرد مبدأ التداول العنفي للسلطة, والحديث عن العدالة الاجتماعية أكثر من جارح ومؤلم وتقسيم للثروات والواردات ، مجتمع كامل يسير نحو الرأسمالية والاهتمام بالمادة دون الانسان ، فتخلق عولمة الرأسمالية أو (اقتصاد السوق) مجتمعاً منقسماً أسوأ تقسيم : غني فاحش وفقر مُدقع، فالديمقراطية هنا يخونها ممن يدعي أنه راعيها وحارس قيمها .

ما تبقى من الديمقراطية ليس إلا شعارات كاذبة تُطلق هنا وهناك ، ويافطات ملونة يرفعها هذا الحزب وذاك ليس إلا ودعاية إعلامية وانتخابية مزيفة ومبهرجة ، ومخيبة للضمير الانساني ، فأكبر انتكاسات الديمقراطية في الوطن العبري اليوم هي إنْ العبرب حتى اللحظة لم يعرفوا من الديمقراطية شيئاً إلا كونها تعني الانتخابات, بل تم اختزال مجمل الديمقراطية في صندوق الاقتراع!!

وهذه هي الطامة الكبرى, لأن الانتخابات في الحقيقة هي ليست الا كونها أخر مراحل الديقراطية _ وليست أولها _ ذلك بسبب الميتلاد العسير للديقراطية ، كأن تكون ولادة من الخاصرة ، أو جنيناً مشوهاً، أو وفوداً من الخارج لم تراع الواقع العربي ، وبالنتيجة صار العرب لا يارسون من الديقراطية إلا الانتخابات, ومن الحرية إلا حرية القتل والدم والترويع ، ومن قيم التسامح إلا العفو عند المقبرة (!!) / إذ كانت ديقراطية كارتونية مكتوب على ظهرها بلد المنشأ ، أميركا !

متى سيدرك العرب لاحقاً إنْ قيمة الديمقراطية ومُثلها العُليّا تتجلى في كون الانتخابات هي أخر مراحل الديمقراطية ، وليس اولها !! .

١٤ عاماً من المراوغة والفشل

جاسم مراد

ليس من الانصاف ، أن تبقى القوى والكيانات السياسية تمارس ابشع صور الانتهازية السياسية ، وهي تدرك جا لايدع مجالا للشك بان العراق <u>ه</u>ـشي صـوب الضعـف والهـلاك والتفـكك ، وبالتأكيـد مثـل هـذه القـوي مهـما لبست من لبوس التخفي والخداع فانها لم تنجح لادارة بلد مثل العراق. فعلى مدى ١٤عاما لم نسجل تطورا ملحوضا يشكل قاعدة مكن البناء عليها ، فالوجـوه الحاكمـة هـى ذاتهـا ، وتراجـع الاقتصـاد متـلازم مع هشاشــة البني التحتية ، واختراق قواعد النظام والقانون صارت شريكة الضعف المجتمعي والاخلاقي ، وتكدس طوابير العاطلين عن العمل اصبحت ملهاة لاصحاب المقاهي ، فيما الامية بلغت مديات عالية قثل نسبة ٣١ بالمئة من المجموع اللكلي للسكان والفقر في المحافظات الوسطى والجنوبية بالاضافة إلى تكريت وصل الى ٣٥٪من مجموع السكان ، ودون خط الفقر في الديوانيـة وبابـل والناصريـة يشـكل حالـة يـرثي لهـا لمئـات العوائـل حسـب تقديرات المنظمات الانسانية الدولية ، فيما بلغت اعداد المتسولين في الشوارع والساحات العامة ارقاما قياسية ، وصارت ازقة الاحياء والشوارع الفرعية تكتظ بالنفايات والحفر ، وصار شارع قناة الجيش المهم مصيدة للسيارات لكثرة التكسرات والحفر، أما الخط السريع لمحمد القاسم ، فتجــد الكثــير مــن الشــقوق والاســيجة المحطمــة مركونــة عــلي حافــاتَ الشارع وموضوع مكانها طابوق او كتل من الرمل ، والطامة الكبرى عمر في هذين الشارعين المسؤولين في امانة بغداد والمحافظة دون أن تثيرهم هذه التخسفات والتخريبات في تلك الشوارع ، فيما بلغت الانتهاكات للمؤسسات الصحيـة والمستشفيات حـداً كبيراً ، ففراشات الاسرة يـرثي لهـا ، وبعض الادويه المهمة تباع بالسوق السوداء ، والصيدليات المنتشرة في بغداد يديرها عمال لهم شيئا من الفطنة او طلاب ومعظم الادوية مكتـوب عليهـا صنعـت في المانيـا أو لنـدن دون ان تكـون مصنوعـة بالفعـل ، هـذا الوضـع المـتردي للحالـة الصحيـة لم تراقـب أو يجـري متابعتهـا ومحاسـبة المتلاعبين في صحة الناس، وهو بالضرورة انعكاس لتردي الوضع السياسي والطريقة الفاشلة في ادارة الدولة ومؤسساتها ، وهو تعبير منطقي لخلفيات توزيع مؤسسات السلطة على الطوائف والاحزاب والكتل

إن الحديث عن ماساة شوارع واحياء العاصمة يطول ، وإذا كان بالامكان انصافها ، يكن القول عنها من إنها عاصمة قريبة من الترييف من ان تكون قريبة الى المدنية ، ومن الملفت للنظر ، إن المدنية في بلاد مابين النهرين باتت تتراجع ، فيما انتعشت مكانها سلوكيات التزلف والانتهازية والابتزاز والانفلات الامني والسلوكي والاخلاقيات المجتمعية التي كان الانسان العراقي يتمختر بها بين شعوب المنطقة .

لم تعد عمليات الاستيلاء والنهب للمال العام ، وعمليات التحايل في مؤسسات الدولة ، ولا تعطيل مئات المصانع والضعف في اداء الدوائر الحكومية تثير اهتمام الجهات المسؤولة في هذا البلد ، إذن هذا الوضع ماذا يكشف لنا ، انه بالتأكيد يكشف فشل التجربة السياسية المبنية على المحاصصة والولاءات الشخصانية والعائلية والحزبية ، كما يكشف لنا إن التركيبة السياسية القائمة والمتمسكة بعمليتها السياسية الحصصية ، هو المقدمة الحقيقية لتفكيك البلاد والذهاب بها الى التوزيع الجغراقي ، وهذا بالطبع هو المشروع المركزي لقوى التحالف الامريكي .

إن اي قـوى سياسـية محترمـة تريـد الخـير لبلدهـا ، تقـف امـام كل مفصلة من مفاصل عملها لتقييمها خلال مسيرة عملها ، وإذا وجـدت إن الاخفاقـات تجـاوزت الحـدود المسـموح بها ، تجـري عملية التغيير لتصحيح الوضع ، وهـا إن العملية السياسـية فاشـلة بامتيـاز فلابـد مـن البحـث عـن حلـول منطقيـة موضوعيـة لهـا ، إن فكرة انـزال هـذا الوزيـر والاتيـان بوزيـر اخـر مـن نفـس الكتلـة ، هـو عمليـة ايهاميـة (قشـمرية) لاقيمـة لهـا ، إن الخلـل في مكونـات وطريقـة عمـل السلطة ، فلابـد مـن تحويلهـا مـن سلطة الفاشـين النهابـين الحراميـة إلى سـلطة وطنيـة بنـاءة تحـب العـراق واهلـه .

قضايا ملتهبة تستوجب الحل لتأمين الوحدة الوطنية

أولاً: الحرب ضد الدواعش ومن معهم

إن القوات المسلحة العراقية بكل صنوفها، وقوات الپيشمرگة كجزء منها ، والمتطوعين النشامي ، تخوض مجتمعة كفاحاً مسلحاً عنيداً ومظفـراً ضـد أعـداء الشـعب والوطـن ، حربــاً ضد الدواعش المتوحشين القتلة ، ضد عصابات الغدر والجرية ، ضد الذين مارسوا جرائم الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين والمسيحيين والشبك والتركمان ومسلمين عرب بمحافظة نينوى ، وكذلك بالأنبار وصلاح الدين وغيرهما، والذين مارسوا جرائم محو الذاكرة الحضارية للعراق الحبيب بتهديم ما تركه الأسلاف من معالم حضارية رائعة تعتبر كنزأ ثمينا للبشرية كلها ، وسير المعارك الجارية يشير إلى قدرة هذه القوات المشتركة على سحق هذه العصابات وطرد بقاياها من أرض العراق التي دنستها، سواء قصر الوقت أم امتد قليلاً إلى حين تحرير الفلوجة والموصل الحدباء من هؤلاء الصعاليك الأوباش ، إن الانتصارات على جبهات القتال لا تتم إلا بتقديم الكثير من الضحايا العزيزة على كل إنسان شريف بالعراق ، الكثير من الشهداء والجرحى والمعوقين، والكثير من دموع الأمهات الشكالي والأخوات والأبناء والبنات، والكثير من الدمار والخراب ، إنها ضريبة التحرر والانعتاق، ضريبة الحياة الحرة.

إلا إن الحفاظ على هـذه الانتصارات والخلاص مـن آخـر تكفـيري ومجـرم أثيـم يتطلـب تحقيـق ثـلاث مسـائل لا خيـار لنـا فيهـا :

** تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي بكل قومياته وأتباع دياناته ومذاهبه واتجاهاته الفكرية والسياسية الوطنية والديمقراطية في جميع أنحاء العراق، ومن أجل تحقيق هذا الهدف الغالى والنفيس يستوجب تحقيق:

** الخلاص من النظام السياسي الطائفي والمحاصصة الطائفية سلمياً ودعقراطيا، أي يستوجب العمل على التغيير الجذري لمواجهة حقائق الوضع التي لا يمكن تجاوزها، فضياع هوية المواطنة الموحدة والمتساوية، والعمل بالهويات الفرعية القاتلة للوحدة الوطنية، وسيادة الفساد المالي والإداري في عموم العراق، واستمرار الصراع بين الأحزاب الإسلامية السياسية على السلطة والمال والنفوذ بعيداً

عن هموم ومصالح وإرادة الشعب وحاجة الوطن المستباح في جزء منه بجرائم الدواعش المجرمين ومن عائلهم ، تعطل القدرة على الاحتفاظ بالانتصار الدائم والنشود .

** رفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للشعب العراقي، أياً كانت الجهة أو الدولة ، إذ إن الدول المجاورة والدول الكبرى تنقل صراعاتها إلى الساحة العراقية، كما تفعل الآن بسوريا .

إن استمرار نظام المحاصصة الطائفية والفساد وغياب الوحدة الوطنية واستمرار من تسبب بكل ذلك دون حساب هي من أبرز الأسباب الكامنة وراء استمرار معاناة الشعب والخسائر الفادحة في الأرواح والأموال والممتلكات والخدمات وكل ما يعاني منه الشعب العراقي حالياً، وإن تأجيل الإصلاح والتغيير والتحايل عليه لن يقود إلا إلى تهديد المكاسب التي تتحقق يومياً في جبهات القتال الواسعة.

ثانياً: مواجهة أوضاع الشعب المعيشية

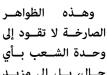
تشـير المعطيـات الإحصائيـة بالعـراق إلى ثـلاث حقائـق جوهريـة :

** اتساع مستمر وكبير في الفجوة المالية والمعيشية بين الأغنياء والفقراء ، سواء أكان الأغنياء ضمن النخبة الحاكمة أم من العاملين في المضاربات العقارية والمالية والمصرفية والعقود الحكومية ، أم عبر أشكال أخرى من الفساد والسحت الحرام لهؤلاء معاً. وتعيش اليوم نسبة عالية من صغار ومتوسطي الموظفين والعاملين في أجهزة الدولة دون رواتب لأشهر عديدة أو بجزء ضئيل منها، والذي سيقود إلى مزيد من التذمر والاحتجاج ورفض الواقع القائم.

** اتساع مستمر وكبير في قاعدة الفقراء والمعوزين والأشد فقراً ، وشمولها لأوساط جديدة من فئات البرجوازية الصغيرة وغياب الفئة المتوسطة تقريباً ، في حين يزداد غنى الأغنياء من السحت الحرام .

** تراجع شديد ومستمر في الخدمات الاجتماعية ، وخاصة للفئات الكادحة والفقيرة، التي تعيش على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في حين تتمتع الفئات

الغنية ما حرمت منه الفئات الفقايرة .



وحدة الشعب بأي حال، بل إلى مزيد من التناقض والصراع والنزاع الداخلي ، وهو

د. کاظم حبیب*

(A)

ما يميز الوضع الراهن بالعراق ، وهو الواقع المكمل لظاهري المحاصصة الطائفية والفساد .

ثالثاً : الخلافات بين الحكومة الاتحاديـة وحكومـة الإقليـم

ليس هناك من عاقل ، كما أرى ، هكنه أن يرمي بهسؤولية الخلافات على طرف واحد، سواء أكانت الحكومة الاتحادية أم حكومة الإقليم، فكلاهما ، وبهذا القدر أو ذاك ، مسؤول عما وصلت إليه العلاقات المتدهورة بينهما ، والتعقيدات المقترنة بها ناشئة بالأساس من إصرار الطرفين على الالتزام بالنهج الطائفي الأثني في حكم البلاد وبالمحاصصة الطائفي في توزيع المناصب في سلطات الدولة الثلاث، إضافة إلى تعطيل عمل مجلس النواب العراقي ومجلس النواب بإقليم كردستان العراق ، بعيداً عن الشرعية الدستورية والحيا الديقراطية .

إن العـودة إلى العقـل والحكمـة يتطلـب أولاً وقبل كل شيء الابتعاد عن نظام المحاصصة الطائفية والأثنية في توزيع سلطات الدولة العراقية والالتزام بمبدأ المواطنة ، ويتطلب ثانياً الالتزام بالشرعية الدستورية والدعقراطية في الحكم والتداول السلمي والديمقراطي للسلطة في دولة مدنية ديمقراطية علمانية وإقليم ديمقراطي علماني ، وهو الغائب حالياً على مستوى الدولة الاتحادية وعلى مستوى الحكم بالإقليم ، والتغيير الجذري ومحاربة الفساد والالتزام بالديمقراطية كفلسفة وأدوات حكم هو السبيل الوحيد لإصلاح الوضع وإعادة العلاقات السوية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، إنه الحاجة الملحة لا للانتصار على داعش وطرد هذا التنظيم الإجرامي من البلاد كلها فحسب، بل والحفاظ على الانتصارات وتأمين التقدم بالعراق كله ، ومعه إقليم كردستان العراق .

*Khabib@t-online.de

حق الحياة والأمن والحرية في الدستور العراقي

القاضي زهير كاظم عبود* مة والمدرسة

ضمن أحكام الباب الثاني من الدستور أورد نصوصا تؤكد الحقوق المدنية والسياسية ، ونصت المادة (١٥) منه على أن لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ، ثم زاد النص التأكيد على لا يجوز لأية سلطة حرمان أي فرد من هذه الحقوق أو تقييدها إلا بناء على قانون ، أو بناء على صدور قرار من جهة قضائية مختصة .

وقرارات أخذت شكلها القانوني والقضائي التام، ولكون العراق من بين الدول التي تتمسك بتنفيذ عقوبة الإعدام في قانون العقوبات، ومناقشة هذه القضية ليس في هذا الموجز، فأن الحرمان القانوني يصبح جزءا من التقيد بالقانون الوطني، وانسجاما مع الجملة الملحقة بحق الفرد في الحياة وهي (التقييد والحرمان وفقا للقانون).

هذه النصوص وان كانت قواعد عرفية ومسلمات مفترضة ، إلا أن النص عليها يؤكد انسجام الدستور مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، فتشير إلى أنها من الحقوق الأساسية الدستورية في التشريع العراقي ، بوصفها تتميز بالسمو والعلو على جميع القوانين الأخرى .

والنص على حق الحياة والأمن والحرية يكشف عن المكانة والمنزلة التي ينظرها المشرع للفرد ، وهي من أسمى الحقوق البشرية ، ويترتب على الالتزام بها توفير جميع الطرق والوسائل التي تجعل كل أنواع التعسف والظلم تتناقض وتتنافي مع هذه المبادئ ، وبالتالي توفر حقا دستوريا للفرد ليس فقط في حمايته والتمسك بحقوقه ، إنها يتعدى الأمر إلى إمكانية مقاضاة ومحاسبة السلطات، ونلاحظ أن أي خرق او تهميش لأي من هذه الحقوق يعرض الحاكم والسلطة الى الابتعاد عن تطبيقات حقوق الإنسان، ويضعهم في خانة الاتهام ، ويعرضهم للمسؤولية ، وبالتالي يوفر قاعدة ثورية لإسـقاطهم ومحاسـبتهم وطنيـا ودوليـا.

ويأقي النص على حق الإنسان في الحياة ليس لأنه حقا طبيعيا يتمتع به كل إنسان ، إنها تصديا لها تهدره بعض الأنظمة والحكام للحياة البشرية تحت شتى الأسباب والمزاعم ، سواء كانت عرقية أو دينية أو مذهبية أو فكرية ، مما يستوجب احاطة هذا الحق بالحماية والاحترام ، لذا لم يجوز الدستور حرمان الفرد من حق الحياة تعسفا ، بالنظر لوجود نصوص عقابية تعاقب الجناة بسلب حياتهم بهوجب أحكام الجناة بسلب حياتهم بهوجب أحكام

وفي حالة حرمان الفرد من حق الحياة يتوجب ان يكون هناك تحقيق ومحاكمة من قبل سلطات قضائية مختصة ، وان تصدر أحكامها وقراراتها وفق القانون، وان تأخذ مداها وتدقيقاتها بالشكل الـذى رسـمته القوانـين ، وان تتوفـر للفـرد جميع ما يضمنه القانون له من حقوق أخرى ، ثم يقترن كل هذا بصدور المرسوم الجمهوري للتنفيذ ، ومنح الدستور رئيس الجمهورية في المادة (٧٣) صلاحية إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء ، واستثنت المادة ما يتعلق بالحق الشخصي ، ولا يشمل أيضا المحكومين نتيجة ارتكابهم جرائم دولية أو جرائم الإرهاب والفساد المالي والإداري، بينما يصدر العفو العام بقانون ويترتب عليه انقضاء الدعوى ومحو حكم الإدانة الذي يكون قد صدر فيها وسقوط جميع العقوبات الأصلية والتبعية والتكميلية الاحترازية ولا یکون له اثر علی ما سبق تنفیذه من

وهكذا يؤكد النص الدستوري إن حق الفرد في الحياة والأمن والحرية مؤكد لايحكن حرمانه أو تقييده إلا للسبب المذكور في كل الأحوال، ومع كل هذا فان توفرت ضمانات إنسانية لتعزيز الكرامة والسلامة والأمان تشكل مكملات للتمتع بهذا الحق، وهذه الضمانات والمكملات تبرز في الحرية الشخصية والخصوصية الشخصية والمساواة أمام القانون، وعدم جواز ممارسة الحجز أو تقييد الحرية دون أمر قضائي ، ومنع كل أشكال العنف والتعسف في

العقوبات مالم ينص قانون العفو على

غىر ذلىك.

الأسرة والمدرسة والمجتمع، وغيرها من الحقوق .

ومع توفر حق الحياة ينبغي ان يتوفر أيضا الحق

في الأمن والحرية ، إذ لا قيمة للحياة دون الحرية والأمن ، كما ان عدم توفر الحرية والأمن يسلب من الفرد القدرة على والأمن يسلب من الفرد القدرة على الإبداع وممارسة الحياة في أجواء السلام وطبيعية بعيدا عن الحروب والتعنت والظلم والخشية من الأخر، وبتوفر أجواء الأمن والحرية تتوفر عناصر الحياة الطبيعية والرفاه الاجتماعي ، وطريق لتقليل التفاوت الاجتماعي والطبقي والقضاء على الفقر ، وغو علاقات صحية وايجابية بين المكونات سعيا لتحقيق الغاية الأساسية في الحياة المشتركة .

ولان الإنسان هو الحجر الأساس الذي تشتغل عليه الحقوق والحريات في الدستور ، فأن كل ما ورد ضمن نصوص الشرعة الدولية ، ينعكس التزامه إلى القانون الوطنى ، ولعل تطوير ذهنية من يعمل أو يشتغل في التطبيق العملي لهذه الحقوق وفقالها نصت عليه اللوائح الدولية ، وما اقره العراق من معاهدات والتزامات ، يستوجب على الجهات القضائية والأمنية المختصة ، أن تسعى لتبسيط وتحليل مفاهيم حقوق الإنسان ، وما نص عليه الدستور العراقي من حقوق وواجبات للفرد ، وان تسعى المؤسســة التربويــة والتعليميــة إلى نــشر ثقافة حقوق الأنسان مقترنة بقيم المحبة والتسامح وترسيخ مفهوم المواطنة بين أبناء الجيل الصاعد كجزء من تقويم الشخصية التي ابتليت بها أجيالنا التي

*zouher_abbod@hotmail.com

العراق اليوم: ترتيب البلاد دولياً وحال العباد إنسانيا ً!؟

ا. د. تيسير عبد الجبار الالوسي*

نتابع سنوياً عدداً من المعايير الدولية التي تقرأً أوضاع بلدانِ العالم وظروف العيش فيها ، فهناك مقياس لانتشار الإرهاب واستشرائه .. ومقياس للفساد واستفحاله .. ومقاييس أخرى متنوعة كثيرة تتضمن دراسة الأوضاع الصحية والتعليمية ومستويات الفقر والغنى والعدالة الاجتماعية وغيرها ، وبجميع الأحوال فإنّ تلك المقاييس ومعاييرها، فرص التنمية والتغيير لتحسين العيش فرص التنمية والتغيير لتحسين العيش والتقدم بأحوال الناس ومعالجة ما يؤذيها وإزالته .

وبقدر تعلق الأمر ببلدان الشرق الأوسط وموقعها دولياً في هذه المقاييس، فإنها عادة ما تكون في الصدارة في مشاهد الإرهاب والفساد والفقر والأزمات وفي المؤخرة في مشاهد الاستقرار والسلام والنزاهة والسعادة والرفاه ، وعلى الرغم من الثروات المهولة التي تطوف عليها تلك البلدان بخاصة في مجال المعادن الطبيعية كالنفط والفوسفات والحديد وغيرها فإن شعوبها هي الأفقر ...

والمشكلة اليوم أنّ هذي البلدان وبخاصة العراق ليست مسلوبة الثروة المادية حسب بيل هي مسلوبة من ثرواتها الروحية حيث تمرير مشاغلة الناس بالطقسيات وآليات التفكير الأسطوري والخطاب البياني لا البرهاني. فالعلماء والأساتذة والمتخصصون تحت مقصلة الإرهاب والتصفيات الجسدية والإقصائية. ومن لا يُصفَّى يجري الضغط عليه بكل أشكال التعنيف والتهديد والإرهاب حتى يدفعونه للهجرة.. وهكذا فالبلاد تكاد تخلو من العقل العلمي ويجري محاولات تفريغها منه ، مع

التراجع بالخدمات الصحية والتعليمية الأمر الذي يحرمها من عنصر رئيس للتنمية والبناء والتقدم.

لقد سجل العراق في الأعوام العشر العجاف، تفرداً نوعياً غير مسبوق عالمياً.. حيث حافظ على مشهد الصدارة بكل ما له علاقة بتوصيف التخريب والدمار والتراجع وتردي الأوضاع. فالفقر ظاهرة ملازمة لأبنائه على الرغم من الفائض المدور لصادرات النفط طوال العقد المنصرم، والبطالة منتشرة بأشكالها الحقيقية والمقنعة، والمشروعات الصناعية في تعطل تام حتى أن المصانع التي لم تُسرَق تصدّأت وتلفت والمواني في خراب واضح أما الأراضي الزراعية في بلاد السواد فهي البور المتصحرة بلا ماء وحصص العراق منهوبة بلا من يتصدى لاستعادة الحقوق!

لقد سجلت البلاد طوال هذي السنوات فوزها بأعلى نسبة من جرائم الإرهاب مرافقة لأعلى نسبة من جرائم الفساد وهي بين بلدان العالم بالمحصلة البلاد الأسوأ في مستوى سعادة (العباد) .. إن أهلها بحال استعباد من قوى الطائفية وميليشياتها بجناحيها اللذين لا يحتربان مباشرة بل يستغلان أتباع المذاهب في مربهما .. والشعب هو الضحية مرة في اقتتالهما لاقتسام الغنيمة ومرة بعد سرقة الثروة ونهبها بلا كسرة الخبز في النظيفة؛ إذ يجري لا تأخير الرواتب وقطع أرزاق الناس بل حرمانهم من حقوقهم في ثروة البلاد بشكل تام!.

لقد جاء تسلسل العراق في مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٤ الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام في المرتبة الأولى

من بين ١٦٢ دولة ، أيّ أنّ العراق احتا مؤخرة القائمة لبلدان العالم في الاستقرار والأمن والأمان،



ولا مجال لوضع علامة تعجب في ضوء قراءة ما يجري من جرائم إرهاب ليس في المساحات التي انهارت بها سلطة الدولة وسلمت الحكومة الاتحادية السلطة فيها لشراذم الجرية الإرهابية ومرتزقته بل وفي مجمل المحافظات التي تتبع سلطة تلك الحكومة واستراتيجيتها الملئ بالخروقات والثغرات.

ويمكننا القول: إنَّ تمويل الإرهاب في البلاد قد جاء من دم المواطنات والمواطنين ومن استرقاقهم واستعبادهم والاتجار بهم بسوق نخاسة الفساد المستشري، الفساد الذي وضع العراق في تسلسل الأوائل عالمياً أيضا، إنّ المتحكم حالياً في الحكومة الاتحادية وبنيتها صار أقرب إلى أن يوصف بكونه نظاماً كليبتوقراطياً، ذاك النظام الذي سيبقى نبعاً عول الجرعة بالاستناد إلى دور مميز ورئيس لفلسفة طائفية تتحكم بتقسيم المجتمع وشرذمته ومزيد تفكيك فيه.

لقد حلَّ العراق اليوم أيضا، في ذيل ترتيب قائمة دول العالم الأكثر سعادة ليكون في المركز ١١٢ عالميا بحسب مؤشر السعادة للعام ٢٠١٥ وشمل تقرير WORLD HAPPINESS REPORT] الذي أصدرته الأمم المتحدة ١٥٨ بلداً، وجاءت فيه سويسرا بالمركز الأول وجاءت بهذا المركز [الأول] عربياً دولة

الإمارات ، التي احتلت المرتبة العشرين عالمياً ، بينها كانت إسرائيل في المرتبة الماري وهو أفضل مركز لدول الشرق الأوسط على وفق تقرير الأمم المتحدة .

أما ما يستند التقرير إليه من أجل وضع تصنيف الدول على النحو السعيد] فيتمثل بعدة عوامل أبرزها: إلسعيد] فيتمثل بعدة عوامل أبرزها: إجمالي الناتج المحلي للفرد، ومتوسط عمر الفرد ومستوى الصحة وجودتها ومقدار الدعم الاجتماعي المقدم للفرد ودرجة سيادة النزاهة أو انحسار الفساد وزواله في المؤسسات العامة والخاصة، فضلا عن مستوى حماية الحرية الفردية وحقوق الفرد العامة والخاصة ومقدار قتعه بالرفاه.

والسؤال: إلى أيّ مدى يجري احترام الإنسان وحقوقه وحرياته ويُنح فرص متعه بشروات الوطن؟ وإلى أي مدى مكن أن تتوافر فرص العيش ما يلحق مواطنى الدول العشرة الأكثر سعادة في العالم أي: سويسرا، آيسلندا، الدخارك، النرويج، كندا، فنلندا، هولندا، السويد، نيوزلندا، أستراليا ؟ وللإجابة سنرى أنّ المتحكمين الطائفيين يواصلون القول: إنهم عثلون الله وعدالته فيما عثل تلك الدول الكفر بالله!! فأين الحقيقة ؟ واين الإجابة التي ستغير من موقع العراق في الترتيب العالمي ومن وضع العراقيين بين شعوب العالم ؟ أهي بادعاء تمثيل الله على الأرض ممن يتحكم برقاب الناس ويحيلهم إلى عباد أم ممن ينعتق الناس معهم ويمارسون حرياتهم ويتمتعون بوجودهم ويعيشون إنسانيتهم ؟ .

تلك هي قضية موقعنا في الترتيب العالمي بين شعوب العالم في جوهرها، وذلكم هو ما تفضحه قضية التسلسل الذي نحتله سنوياً وصار ملازماً ثابتاً لنا بظل نظام الطائفية وبنيتها المنقسمة على جناحين ولكنها المتحدة بنظامها المشحون إرهاباً بعنفه والمنتفخ بفساده

ها يوقع آثار الجريمتين على الناس بكل نتائجها الكارثية ..

إذن ، ما الطريق إلى الخروج من دائرة الإرهاب والفساد ؟ رجا الإجابة العقدية لا تخرج على منطق واحد؛ إنه منطق الإيان بأن عدو العراق والعراقي هو تحالف (طائفية فساد إرهاب) ، ومن دون الخلاص من التقسيم الطائفي وسطوته على عقول الناس ومن دون الخلاص من بيع الذمم وشرائها، لن يتم الخلاص لا من تشكيلات وشراذم الجرية ومرتزقتها ولا من السرقات الفلكية الأكبر بعصرنا، بالإشارة إلى ضياع حوالي ترليون ونصف الترليون من الدولارات بلا ما يسد بطون الجياع أو يشغّلهم ويستثمر طاقاتهم مسيرة التغيير ، وطبعا لن يستطيع العراقيون الخروج من ترتيبهم في قوائم الفساد والإرهاب بخاصة في ظل استفحال آليات الفساد وتمترسها وتحولها إلى نظام متكامل متجذر وفي ظل استفحال العنف ووحشيته من ثقافة الفعل ورد الفعل بين خندقي الطائفية اللذيـن صُنعـا لإشعال نيران الاحتراب وإدامتها ..، ما لم يجدوا برامج عملية للتغيير وليس مجرد أمنيات وأحلام بقظة ...

ولا مفر هنا من معالجة برامجية عكنها أنْ تطهرنا من التشوهات والإصابات التي وقعنا فيها عبر تضليل الخطاب الطائفي من جهة وما استغله فينا من الجهل والتخلف ومن سطوة العنف وتخريبه ثقافة التسامح وأيضا من اختلاقه فجواتٍ ومتاريس بين العراقي ونفسه وبينه وبين أخيه؛ الأمر الذي جاء بطريقة الاستغفال ومن ثمّ التبعية والانقياد لطائفي مرَّغ وما زال التبعية والانقياد لطائفي مرَّغ وما زال عصرغ كرامتنا بالتراب واستباح وجودنا الإنساني بذريعة مكافأتنا في العالم الآخر..

هذا العالم الموعود لا مكنه أن ينبني على خرافة كُن فاسدا خانعا لمرجع طائفي يدعي قدسيته لتحظى بالآخرة ،

فالله جميل يحب الجمال وهو العدل، السلام وليس الظلم ولا الوحشية ولا افتقاد السلام .. وإلا فأي عقل في هذا القرن، قرن التنوير والعقل العلمي، عكنه أن يسترخي لهذه التبريرات ويضحي بوجوده لأجل خرافة الطائفي وفساده!?.

من أجل أن يكون العراقيون هم الأسعد، ومن أجل أن يتمتعوا بثرواتهم، ومن أجل أن ينعتقوا من الإذلال والاستعباد، لابد أن يزيحوا منطق الطائفية من تفكيرهم ومن دواخلهم وأنفسهم .. وحينها فقط سيدركون أن بديلهم لحياة حرة كريمة ليس في قضاء أعمارهم يتناهبون لقمة العيش بالخضوع لبرامج ثلاثي (الطائفية الفساد الإرهاب) ... بل في الانعتاق من هـذا الثـلاثي ليكونـوا لأنفسـهم. إنهـم أي العراقيون مَن سيبني جنانهم وبيئة العيش لهم ولأبنائهم، مثلما كل شعوب الأرض. وإلا فإنهم لا يخسرون أنفسهم حسب بل ويهبون الأبناء والأجيال التي ستأقي لعالهم مباع بلا مقابل للمجرم ودناءاتـه!.

ذلكم هو ترتيب البلاد دولياً وتلكم هي حال العباد إنسانياً! ؟ لكن الثقة التامـة أن العراقيـين مـا زالـوا يمتلكـون قدرة التغيير في أنفسهم وفي محيطهم .. لذا انهوا التردد في رفض هذا الموقع السلبى المرضى الخطير الذي وضعتم فيه بين شعوب الأرض وفي قوائم عالمنا المعاصر،وسيأتي السلام بالعمل وبالفعل يتقدم من أجل البناء ، وإذا كانت يوماً بغداد تُسمى دار السلام وكانت أرض العراق تسمى أرض السواد ، فإنّ ذلك ممكن الاستعادة بفضل شعب العراق نفسه، وهو يستعيد مسيرة الإعهار والتنمية والتقدم، لتخضوض أرضه مجددا ببساتين المحبة والتسامح والسلام وليحيا بسعادة ويحتل موقعه بين الشعوب مقدار مسكه بالمنطق الذي يحقق الانعتاق والتحرر والحصول على حقوقه وحاجاته.

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان يدين الجريمة الإرهابية في أورلادنو ويدعو لتعزيز مكافحة ثقافة الكراهية والتطرف الفكري الديني

جاءت واقعة أورلاندو في الولايات المتحدة الأمريكية لتشكل صدمة أليمة في المجتمعين الأمريكي والأممي، لجسامتها وللطابع الذي شخصته أغلبية المجتمع الأمريكي والجهات الرسمية والأممية، وتزامنت معها جرائم إرهاب مستنكرة أخرى، بأكثر من بلد منها ما وقع بفرنسا وما تكشفه الإنذارات الأمنية الأوروبية بالخصوص كالذي أطلقته على سبيل المثال بلجيكا .. ونحن بدءاً ندين تلك الجرائم الإرهابية وتهديداتها ومن يقف وراءها، تلك الجرائم التي تسببت بجراحات وندوب فاجعة وأثارت مجدداً مؤشرات التهديد الإرهابي محاولةً فرض منطق العنف الأعمى و هز الستقرار المجتمعات الإنسانية وما يواجهه الأمن والأمان والسلم المجتمعي فيها من تحديات خطيرة.

وإذ نجدد استنكار تلك الجرائم وطابعها الهمجي ، نأمل بثقة تامة، التوصل دالهاً إلى الأسباب التي وقفت خلفها، والجهات التي ارتكبتها و \ أو دفعت لارتكابها ، ونحن نتفق مع الغالبية العظمى التي شخصّ الجرائم النكراء المشار إليها، كونها عملاً إرهابياً ، يستند إلى منطق الكراهية الذي تثيره الأفكار المتشددة المتطرفة يخلفياتها الدينية المنحرفة ، بخاصة هنا المستندة إلى جماعات التطرف الإسلاموي التي تعتمد العنف التصفوي ووحشيته الدموية والتي انتهكت تعتمد العنف الناس وسلامتهم وهددت باستمرار وجودهم، واستهدافها السلم الأهلي وإثارتها أشكال التمييز وخطاب باستهدافها السلم الأهلي وإثارتها أشكال التمييز وخطاب تكفير الآخر والتلذذ المرضى السادي في ارتكابها جرائهها .

إن حركتنا الحقوقية عبر لجنة المهجر في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان تؤكد على أولوية الاهتمام بخطابات التسامح والإخاء الإنساني بديلا لخطابات الكراهية الأحادية وأمراضها الكامنة في التشدد والتطرف .. كما تؤكد على ضرورة منح مهمة نشر ثقافة السلم الأهلي والاعتراف بالآخر وتعزيز بنى مجتمع التعددية والتنوع ها يكفل تجنيب مجتمعاتنا كافة تلك الهزات الراديكالية المأساوية ويعزز الطمأنينة والاستقرار .

نعزي أهالي الضحايا ونشاطرهم آلامهم، ونعمل معاً وسوياً مع كل محبي السلام واستقرار البشرية وأمنها لإنهاء أشكال التهديد والمخاطر التي تستند إلى التطرف ومن أجل معالجة كل الأمراض المتسببة باستيلاد هذا المنطق المرضي المنحرف في مجمل البنى الاقتصا اجتماعية لدول العالم كافة وما تعانيه من خلل وثغرات قد يكون الذريعة والمتّكا لمنطق العنف والإرهاب، الأمر الذي يتطلب منا جميعا وباستمرار مواصلة النضال لإصلاح تلك البنى والتقدم بالإنسانية نحو نظم يمكنها صنع السلام وتلبية الحقوق والحريات كافة ..

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان / المهجر لاهاى هولندا - ١٥ / ٦ / ٢٠١٦

السيدة باسكال وردا رئيسة منظمة حمورايي لحقوق الإنسان تثني على ما جاء في نداء قداسة البابا فرنسيس الداعي الى تحرير الاطفال من عبودية العمل



اثنت السيدة باسكال وردا رئيسة منظمة حمورايي لحقوق الانسان وزيرة الهجرة والمهجرين الاسبق عضو شبكة النساء العراقيات على النداء الذي اطلقه قداسة البابا فرنسيس مطلع هذا الاسبوع وناشد فيه العالم وضع حـد لما اسماه العبوديـة الحديثـة التـى تتمثـل بتشـغيل الاطفال والتعرض للكثير من الاذي الجسدي والنفسي، واضافت السيدة وردا في متابعتها لنداء قداسة البابا ان ما نعانيه في العراق بالنسبة للانتهاكات التي تطال الاطفال هي انتهاكات مركبة في كل الاحوال فبالاضافة الى ما تعانيه الاسرة العراقية من اوضاع مزرية ضربت العديد من العراقيين نتيجة الصراعات السياسية والتراجع التنموى ، فان الطفولة العراقية تعرضت الى انتهاكات ابشع واشد ضراوة نتيجة لما ارتكبته وترتكبه المجاميع الارهابية وكل اشكال العنف المسلح ، حيث فقد الكثير من الاطفال اباءهم وامهاتهم نتيجة تلك الجرائم، فضلا عن ظاهرة التسرب من المدارس والعوز الاقتصادي وتبعات الفاقة اليومية .

السيدة وردا قالت ايضا في تثمينها لنداء قداسة البابا ان الاطفال في العراق وضمن الاغلبية العظمى يعيشوا اوضاعا تتمثل فيها الكثير من الانتهاكات وان العبودية الحديثة التي يتعرض لها الاطفال تجد نصيبها الاكبر في العراق من حيث الاشغال الشاقة اليومية التي يقوم بها اطفال لا حول لهم ولا قوة الا العمل المضني فضلا عن ظاهرة التشرد مع عدم وجود برامج حكومية راسخة لمواجهة هذه الظواهر، يضاف الى ذلك الكثير من الجهات العراقية لا تعنيها ما جاء في اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها اغلب بلدان العالم.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد تبارك الشعب العراقي الانتصارات المتحققة لتحرير الفلوجة

تحي الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد القوات المسلحة بكل صنوفها وتشكيلاتها والمتطوعين من مناطق العراق ورجال أبناء العشائر الغيارى ، جهودهم وتضحياتهم لفك اسر مدينة الفلوجة وأهلها المرتهنين وتخليص الاف العوائل المحاصرة فيها وفتح الممرات الآمنة للنازحين وندعو لاحترام قيم ومبادئ حقوق الانسان والتعامل الإنساني ، ممن عانوا أوضاع مأساوية يوميا من قتل وجوع منذ أكثر من عامين على اختطافها واستخدامهم كدروع بشرية من قبل براثين عصابات تنظيم « داعش « الارهابية وتحريرها او الشهادة في أرضها وهو فخر للعراق والعراقيين .

أن محاربة الفكر الداعشي الذي يشكل خطراً على العراق والمنطقة والعالم بها يحمل من افكار متطرفة تهدد الأمن والسلم الدوليين ضرورة انسانية دولية تتطلب تضافر جهود كل الدول وحشد كل الطاقات لدحر ذلك الفكر الظلامي والقضاء عليه ليس بالقوة العسكرية فحسب، وندعو على ان يكون النصر في الملوجة تمهيداً للنصر في الموصل وبقية المناطق المغتصبة ومدخلا للنصر السياسي لتحقيق الاصلاح الشامل والتخلص من المحاصصة الطائفية والاثنية والقضاء على الفساد ومحاسبة الفاسدين وتوفير الخدمات ويكون الرجل المناسب في المكان المناسب.

ان جمعيتنا تناشد كل من يساهم في معارك الفلوجة وفي المناطق الاخرى من أرض الوطن بذل كل ما في وسعهم للحفاظ على أرواح وأعراض وأموال الاهالي بعيداً عن نزعة الانتقام والثأر والتحلي بروح التسامح والمحبة والتآخي والعيش المشترك، وتدعيم الوحدة الوطنية لتحقيق المصالحة الوطنية لأن العدو واحد لا يفرق بين مواطن وآخر وتقديم كافة أشكال المساعدة والعون الاغاثي.

أن الجهود الوطنية المخلصة من الجيش العراقي والقوات الأمنية الاخرى والحشد الشعبي والحشد العشائري وقوات البيشمركة وكل الشرفاء كفيلة بتحقيق النصر النهائي على عصابات داعش وكل القوى الارهابية الاخرى، وبعيداً عن الصراعات الطائفية والتدخلات الخارجية والتجاذبات الاخرى.

وأخيراً نهنئ الشهداء السعداء المضحين بأرواحهم دفاعا عن تربة الوطن المقدسة وتعويض ذويهم ، ودعواتنا للمصابين والجرحى بالشفاء والصحة والعافية .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد ۲۰۱٦/٥/۲۸

تصريح صحفي لجمعية المواطنة لحقوق الإنسان حول غلق مقار الأحزاب بدون أمر قضائي فوضى يجب تجنبها

تواردت الانباء من محافظات عديدة - ميسان ، الديوانية - النجف - ايام الاسبوع السابق ان مجاميع من الشباب الغاضب من سوء ادارة البلاد ، والازمات المتوالية التي يعيشها المجتمع العراقي على كافة الصعد عا فيها الادارة الحكومية، البهان والقضاء كذلك ، وقد بدت التظاهرات سلمية في البهائ الجماهي توجهوا الى مقار بعض الاحزاب الدينية التي تساهم في السلطة التشريعة والتنفيذية بشكل فعال قاموا باغلاق ابوابها وإزالة بعض لوحات وعناوين التعريف ببعضها .

قد يكون الغضب الذي يسود الشارع العراقي مفهوما وعلى مستوى جميع المحافظات والذي تهظهر في شكل تظاهرات متواصلة في بغداد والمحافظات الاخرى منذ (١٠) اشهر واعتصامات شمل الفئات الاجتماعية كافة ، بها فيها المجموعات السياسية ذاتها مثل تكون ((جبهة الاصلاح)) ، لكن العمل السياسي الاحتجاجي الجماهيري ذو الطابع الرافض للمحاصصة والفساد والتهميش وقلة خدمات يجب ان لاينسى امور هامة صرح بها الحراك المدنى بها:-

1- ان ضوابط الاحتجاج السلمي يجب ان لا تتخلله فوضى الاعلمال غير القانونية والتي تتقاطع مع سلمية الاعلمال الاحتجاجية .

٢- ان تشريع قانون الاحزاب السياسية قد جاء بعد مخاض طويل فرض على الاحزاب المتحكمة ان تشرعه ، إثر ضغط التظاهرات الكبيرة بعد قوز ٢٠١٥ وهو مكسب كبير للديمقراطية في العراق دون اغفال ثغرات في نصوص القانون .

٣- ان موضوع اغلاق مقار الاحزاب يجب ان يكون بقرار قضائي والذي تنفذه السلطات الرسمية وليس بتصرفات شخصية او عشائرية او مجموعات سياسية مهما كانت صفتها.

٤- ان تشكيل الاحزاب السياسية والانظمام اليها والخروج منها حق من حقوق الانسان .

لذلك ندعو كافة الاطراف الجماهيرية بالالتزام بسلمية التظاهرات وعدم اللجوء الى اي عمل يخالف اساليب الاحتجاجات ذات الطابع الديمقراطي وحرية ابداء الرأي بالكلمة المسموعة بكل وسائل ابداء الراي وهو حق مضمون دستوريا وفق المادة ٣٨.

كما ندعو السلطات الحكومية بعدم السماح بغلق مقار الاحزاب والتعامل بالوسائل السلمية مع المتظاهرين .

جمعية المواطنة لحقوق الانسان ۲۰۱۱-۲-۱۱

تقرير الوقفة الاستذكارية لمرور عامين على غزو تنظيم داعش الارهابي للموصل ومناطق اخرى من العراق

اقامت لجنة تنسيق الداخل لمنظمات حقوق الانسان العراقية ، وقفة احتجاجية لمرور سنتين لاجتياح تنظيم داعش الارهابي في ٢٠١٤/٦/١٠ لمدينة الموصل ومناطق اخرى من محافظات صلاح الدين وديالى والانبار ومن جنوب محافظة كركوك في الساعة العاشرة من يوم الجمعة المصادف ٢٠١٦/٦/١٠ في شارع المتنبي مقابل بوابة القشلة نظراً لاغلاق حديقة القشلة والمركز الثقافي العراقي بدواعي امنية .

بدأت الفعالية بحضور تجمع واسع من منتسبي منتدى منظمات حقوق الانسان العراقية ومنظمات المجتمع المدني ، واللافت في هذه الوقفة مشاركة العنص النسوى والشباب وتغطية واسعة من وسائل الاعلام .

وقد رفعت يافطات تحمل شعارات تندد وتستنكر الاعمال الارهابية لتنظيم داعش وما اقترفه من جرائم جسيمة بحق اهالي المناطق المغتصبة من قتل وخطف وسبي واغتصاب وتهجير وتفجير لدور العبادة وتهديم المعالم الحضارية والاثرية الانسانية، مما ادى الى نزوح وتهجير قسري شمل مئات الالاف من المكونات والاطياف عرباً وكرداً ومسيحين وايزيديين وشبك وتركمان وكاكائيين وغيرهم.

القى الاستاذ عبد الخالق زنكنة المنسق العام لمنتدى منظمات حقوق الانسان العراقية كلمة افتتاحية بالمناسبة تضمنت سرداً تاريخياً للجرائم المرتكبة خلال العامين الماضيين على هذه المناطق ، بدأً بجرية سبايكر وسجن بادوش وسبي اكثر من الفين من الفتيات والنساء الايزيديات وغيرهن وحيى انتصارات القوات المسلحة من الجيش والقوات الامنية والحشد والبيشمركة والمتطوعين في الفلوجة والمناطق الاخرى ، كما اكد على ضرورة حماية الاهالي من المدنيين وفقاً لقيم ومبادئ حقوق الانسان ، وطالب المجتمع الدولي للسراع بتقديم العون والمساعدة واعادة اعمار مناطقهم المتضررة .

كما القى السيد محمد السلامي رئيس جمعية المواطنة لحقوق الانسان كلمة ادان فيها جرائم داعش الارهابية وحمل الحكومات السابقة والمفسدين مسؤولية ما جرى وضرورة حماية المواطنين بعد عودتهم الى مناطقهم المحررة ، واحترام حقوق الانسان في التعامل مع السجناء والمعتقلين .

ثم القى السيد وليم وردا عن منظمة حموراي لحقوق الانسان كلمة شرح فيها جرائم داعش الوحشية وما اقترفوه بحق اتباع الاديان والمذاهب والمكونات الاخرى في مناطق نزوحهم داخل مدينة الموصل وسهل نينوى وهدمهم الكنائس ودور العبادة ، وطالب المجتمع الدولي بتقديم الخدمات لهم خاصة في مخيمات النزوح ، واصدار قرار باعتبار جرائم تنظيم داعش جرائم ابادة جماعية وقرأ ، نص بيان المنتدى بهذه المناسبة .

وكما القى السيد عبد الزهرة الاغا الشبكي عن منظمة راستي لحقوق الانسان شرح فيها الكارثة الانسانية التي طالت المكونات الاصيلة في نينوى عن فيهم الشبك وتعرضهم للقتل على اساس طائفي وتدمير قراهم ومزاراتهم على ايدي الارهابيين الدواعش، وناشد منظمات الاغاثة الدولية عد يد العون والمساعدة للمكونات.

وفي الختام شكر السيد حاتم السعدي رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد الحاضرين والاعلاميين على حضورهم في هذه المناسبة رغم الحر الشديد في فصل الصيف وحلول شهر رمضان المبارك متمنياً تحرير المناطق المغتصبة من قبل تنظيم داعش الارهابي بأقرب وقت ... استمرت الوقفة الاستذكارية حوالي ساعتين .

Y - 17 / 7 / 1 ·

الشعارات المرفوعة في الوقفة الاستذكارية مناسبة مرور عامين:

- في الذكرى الثانية لاستباحة الموصل ونازحيها نقرع ناقوس الخطر تحذيراً وتنبيهاً لكي لا نتراخى امام هول الجرهة واثارها الكارثية .
 - انتصارات قواتنا المسلحة والمتطوعين في الفلوجة حافز لتحرير مدينة الموصل .
 - نطلق صوتا وطنيا بهذه المناسبة لعزيز الجهود لعودة النازحين وتلبية مطالبهم .
- نطالب المجتمع الدولي لتوضيف جرائم داعش ابادة جماعية وضد الانسانية ، واحالة المتهمين في ارتكابها الى المحاكم الجنائية الدولية .
 - نطالب بحماية المدنيين واحترام حقوق الانسان.
 - في ذكرى استباحة الموصل ونازحيها: الغزاة الداعشيون اعداء حقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل ، واعداء البشرية كلها .
- الإسراع بمحاسبة الذين تسببوا بهذه الكارثة التاريخية للعراق من خلال محاكمات عادلة للسياسيين والعسكريين الذين يتحملون مسؤولية ما جرى .

صور توثيقية مناسبة مرور عامين على غزو تنظيم «داعش» الإرهابي للموصل ومناطق أخرى من العراق أمام بوابة القشلة في بغداد بتاريخ ١٠ / ٢٠١٦





















فعالية منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق / ألمانيا - أومريك في هامبورغ بتاريخ ١٠ / ٦ / ٢٠١٦ عناسبة الذكرى الثانية لإحتلال «داعش» لمدينة الموصل وسهل نينوى ومناطق أخرى من العراق



مذكرة أومريك عناسبة الذكرى الثانية لاحتلال داعش لمدينة الموصل وسهل نينوى و مناطق اخرى

- الى ممثلية الامم المتحدة.
- الى ممثلية الجامعة العربية.
- الى رئاسة البرلمان الاوربي المحترمين .
- الى رئاسة البرلمان الالماني المحترمين.
- الى رئاسة الكونكرس الامريكي المحترمين.
- الى الرأي العام العربي والاسلامي والدولي .

بعد التحية ..

في العاشر من هذا الشهر قر الذكرى السنوية الثانية الاليمة لاحتلال وحوش القرن المسماة بمنظمة داعش ، * الدولة الاسلامية * لمدينة الموصل ثاني اكبر المدن العراقية ، وكذلك لمساحات واسعة من محافظة نينوى, ثم لمناطق اخرى شملت ثلث مساحة العراق, علاوة على احتلالها لما يكاد يشكل نصف مساحة سوريا .

العالم باكمله قد اطلع وما يزال على مدى بشاعة الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها هذه المنظمة الارهابية تجاه عموم الشعب العراقي من مسيحيين وابزيديين وشبك وتركمان ، وجمهرة واسعة من الطائفة السنية ايضا الذين رفضوا اعلان البيعة لما يسمى بدولة الخلافة الاسلامية التي اعلنوها او التعاون مع هذا التنظيم الارهابي .

ان داعش مارست وقارس افظع وابشع انواع الجرائم من قتل للاطفال والنساء والرجال واغتصاب وسبي ومزاولة للرق ونهب وابادة جماعية وتطهير عرقي وديني ومذهبي و بالخضوص ضد اهلنا من اليزيديين ، مما ادى الى هجرة مئات الالاف ونزوح ما يقارب الثلاث ملايين انسان ، وتركهم منازلهم ، كما ارتكبت مجازر عديدة ابرزها مجزرة معسكر سبايكر ، علاوة على اقترافها لمجازر اخرى ضد عشائر الانبار وصلاح الدين والموصل اضافة الى تدميرها للتراث الحضاري الانساني الذي يعود الى الاف السنين ، كما فعلت في المدينة الاثرية السورية ، تدمر .

ان داعش اصبحت تشكل خطرا ليس فقط في العراق وسوريا واضا في المنطقة كلها, بل خطرا جديا على السلم العالمي، من هذا نشيد بكل دول المنطقة والامم المتحدة والجامعة العربية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي وروسيا بدعم العراق في محاربة داعش وحاضناتها ومساندتها في تحرير كافة المدن التي احتلتها ودحرها كليا واستئصالها والعمل الفعلي على تجفيف منابع تمويلها وحجب الثقافة التكفيرية الباعثة للكراهية والداعية للعنف والاظطهاد الديني والمذهبي وسد كافة الطرق امام ما يسمون بالجهادين للدخول الى العراق وسوريا.

كَمَّا نطالب الرَّاي العَّامُ العَربي/الْأسلامي والدولي باعلان تضامنهم مع شعبنا في حرب التحرير ضد داعش وتخليص العالم من وحوش القرن الكاسرة.

منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق/المانيا ـ اومرك البيت اليزيدي في هامبورغ هامبورغ في ٢٠١٦/٦/١٠

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية أقامت ندوة عناسبة مرور عامين على احتلال مدينة الموصل بتاريخ ١١ / ٦ /١٦٦







مناسبة مرور عامين على احتلال مدينة الموصل استضافت الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية فرع أقليم كوردستان المحامي المستشار هفال وهاب رشيد المتخصص في جرائم الجينو سايد في محاضرة تحت عنوان «جرائم داعش والقانون الدولي « في قاعة المركز الاكاديمي في مدينة عنكاوا بمحافظة اربيل .

في البداية رحب الاعلامي المخضرم موفق حداد بالسادة الحضور، يتقدمهم اعضاء من مجلس النواب العراقي، وبرلمان كوردستان، ورؤساء الاحزاب وممثليهم .. والسادة المسؤولين والعاملين في الحكومة .. ومندوبي منظمات المجتمع المدني .. والعاملين في وسائل الاعلام المختلفة .. ثم دعا الجميع للوقوف دقيقة صمت حداداً على ارواح شهداء الحرية والديمقراطية، شهداء العراق

بعدها القيت كلمة المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان التي ركزت على ايقاف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في العراق .. واهمية محاسبة الذين تسببوا بهذه الكارثة التاريخية للبلد من خلال محاكمات قضائية عادلة للسياسيين والعسكريين.. والاهتمام بقضايا النازحين وتقديم المساعدات الفورية لهم .. ومطالبة المجتمع الدولي، ومنظمات الاغاثة الدولية بتحمل مسؤوليتهم الانسانية والقانونية والاخلاقية لإعادة اعمار المدن والمناطق المتضررة .

بعدها تحدث رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية حميد مراد عن هذه الذكرى الحزينة والمؤلمة، مستذكراً الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الارهابي ضد ابناء الشعب العراقي .. ثم قدم نبذه عن المحامي المستشار هفال وهاب رشيد .. الذي تطرق في محاضرته الى السلوكيات المشينة لهذا التنظيم الذي نفذ ابشع الجرائم بحق الابرياء من ابناء المكونات في المدن التي احتلها وفرض ما يحلو له بالقوة، حيث زرع الرعب والخوف، وسبى النساء ، وادخل الاطفال في معسكرات لتدريبهم على الحقد والكراهية واشراكهم في تنفيذ العمليات الارهابية، الى جانب قيامهم بعمليات قتل فردية وجماعية، كل هذه الجرائم ترتقي الى جرائم الابادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية التي يعاقب عليها القانون الدولي .. وكذلك عرج على المعاهدات الدولية، ومحكمة لاهاى، والنصوص الدستورية العراقية .

بعدها تم فتح باب المداخلات والأسئلة، ونوقشت خلالها أمور وقضايا عديدة متعلقة بالشأن العراقي .. وتوافقت الآراء على اهمية العمل المشترك لإنهاء داعش من الاراضي العراقية، وعودة النازحين والحياة الطبيعية الى المدن التي كانت تحت سيطرتهم .

هذا وقت وزعت الجمعية العراقية لحقوق الانسان على الحضور الكريم تقريراً عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش بحق المواطنين العراقيين منذ دخوله الى مدينة الموصل ولغاية الان، والذي تألف من (٥٥) صفحة .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية

منظمة شلومو للتوثيق استضافت حميد مراد رئيس الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية في ندوة عامة







استضافت منظمة شلومو للتوثيق رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية حميد مراد في ندوة عامة تحت عنوان: «حقوق الانسان ودور الشباب في بناء الوطن «، وذلك في قاعة البشارة في مجمع اشتي ٢ للنازحين في محافظة اربيل بحضور نخبة من الشباب والمهتمين بالشأن العراقي يتقدمهم السيد ضياء بطرس رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في أقليم كوردستان العراق، وعضو برلمان كوردستان كمال يلدا، والمنسق العام للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان عبد الخالق زنكنة، وقائمقام قضاء الحمدانية نيسان كرومي، والسيد جميل زيتو مسؤول مكتب المجلس الشعبي في اربيل، والسيد سنان سالم مسؤول حركة الوفاق الوطني ، وممثلي التنظيمات السياسية، ومندوبي منظمات المجتمع المحتم المحتمع المحتم العالملة في الاقليم.

في بداية الندوة رحبت السيدة رفيقة ايلَ يا بالحضور ، ودعت الجميع للوقوف دقيقة صمت حداداً على ارواح شهداء شعبنا وشهداء الشعب العراقي شهداء الحرية .. ثم القت السيدة رنين طاهر كلمة عن المشاريع التي تخص الشباب، ورغبتها في مشاركة الشباب في نشاطات المنظمات والمساهمة فيها .. ودعت جميع الاطراف الى الاهتمام ودعم قطاعات الشباب وفي مختلف المجالات .

بعدها تحدث رئيس منظمة شلومو للتوثيق خالص ايشوع الذي ادار المحاضرة، عن المنظمة وما تقوم به من توثيق الانتهاكات التي تعرض لها شعبنا الكلداني السرياني الاشوري الذي قدم تضحيات كبيرة في سبيل وجوده وتاريخه العريق في بلدنا العراق ، الى جانب الدفاع عنها في المحافل المحلية الدولية .. كما عبر عن ايمان المنظمة بالطاقات الشبابية واهمية دورها في بناء الوطن .. ثم قدم نبذة عن السيرة الذاتية للمحاضر .

بعدها قدم رئيس الجمعية العراقية حميد مراد محاضِرته والتي عرضها بثلاثة محاور:

المحور الاول: عرف معنى حقوق الانسان .. قائلاً انها تعني حفظ الكرامة، وصيانة الحريات الشخصية .. والمطالبة بالمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية .. ومقاومة الظلم والتهميش ومناهضة التمييز والاضطهاد .. وتنظيم الحياة العامة في المجتمع عبر تطبيق القانون على الجميع .. كما اشار الى ان حقوق الانسان تتطلب وعي ومشاركة شعبية الى جانب التحرر من الخوف .. مع وجود ارادة لتحقيق الاهداف والحفاظ عليها .

والمحور الثاني : ركز المحاضر على حالة حقوق الانسان في العراق المتدهورة وغير الجيدة ، واعرب عن ان الحريات العامة مقيدة، وتواجه تحديات هائلة تضاف الى سجل الانتهاكات التي دمرت طموحات المواطنين العراقيين وحرياتهم الاساسية .. حيث يعيش اغلب المواطنين في خوف دائم من جراء العنف المتصاعد والعمليات الارهابية الموجهة ضده، مع انعدام فرص العمل، واقتصاد متدهور، ومشاكل مالية، ويلمسون النهج الطائفي ، والتمييز ، والتفضيل لفئات معينة على الاخرى .. كما ركز على ملفات « داعش - والفساد - والاقليات - والتظاهرات - والعشوائيات - وملف ضحايا العنف الذي يحصد كل عام ما لا يقل عن خمسة الاف ضحية .. وبشأن الاوضاع الانسانية للنازحين اشار الى المعاناة القاهرة التي يعيشها « ثلاثة ملايين و ٢٠٠ الف « شخص من المهجرين والنازحين قسرياً من مناطقهم الاصلية .

وفي المحور الثالث والاخير: تطرق مراد الى دور الشباب في بناء الوطن .. كونهم روح الامة وواجهة المجتمع الحقيقية ، لذا على الدولة الاهتمام بهم ووضع خطط وبرامج ثابتة لتأهيلهم لا سيما في مجال احترام القانون، والتربية والتعليم والصحة والثقافة وتنمية الفكر، وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة من خلال تشجيع وتمويل البرامج التي تهدف الى تشغيل الشباب، والاستفادة من خبراتهم وطاقاتهم ، ومنحهم الفرص للمشاركة في القرارات المهمة .. وعند اهمال الحكومة لهذا القطاع المهم من المجتمع وتركهم بدون عمل او الاهتمام بهم سوف يؤدي الى استغلالهم في الاعمال الارهابية .. والى انتشار الافكار العنصرية والطائفية في صفوفهم .. الى جانب الجلوس في المقاهي ومضيعة الوقت واهمال صحتهم .. والانزلاق في الادمان على تناول الخمر والمخدرات .. او يتم استغلالهم من قبل الخارجين عن القانون لارتكاب الجرائم ، او يضطرون بالتفكير في الهجرة وترك اوطانهم .. ودعا الشباب الى بناء شخصيتهم وعدم الانجرار الى قضايا تعدهم عن ان يكونوا فاعلين في المجتمع فيجب رسم هدف لمستقبلهم ويكون الحصول على الشهادة الجامعية لها الاولية في حياتهم.. ومن ثم التحرر من الخوف .. وتعزيز الثقة بالنفس وتطوير قابلياتهم .. البحث للابتكار والاجتهاد .. وتنظيم امور الحياة والتصرف بحكمة في حل المشاكل او الامور التي تصادفهم .. والسعي للمساواة بين الجنسين واحترام الانثى .. كما ناشدهم بالانخراط في العمل بحكمة في حل المشاكل او الامور التي تصادفهم .. والسعي للمساواة بين الجنسين واحترام الانثي .. كما ناشدهم بالانخراط في العمل بعكمية و حل المشاكل او وسائل الاعلام او الاحزاب لكي تكون هناك مساحة اوسع لهم للتعبير والمطالبة بحقوقهم .

وفي ختاّم المحاضرة فتح بـاب المداخـلات والأسـئلة، كان في مقدمـة المتحدثين مجموعـة مـن الشـباب الذيـن طرحـوا خلالهـا أمـور وقضايـا عديـدة متعلقـة بقضاياهـم ومعاناتهـم الانسـانية ، فضـلاً عـن مشـاركة عـدد اخـر مـن الحضـور مـما أغنـي مضامـين المحـاضرة .

حرية الدين أو المعتقد في العراق بين التطرف والأعتدال

د . منذر الفضل*

موقف الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥:

لا يحكن بناء الديقراطية وترسيخ مفاهيم السلام والتسامح والحوار ونشر الأعتدال والتداول السلمى للسلطة وإحترام حقوق الأنسان ودولة القانون في ظل ممارسات الأضطهاد الديني والمذهبي والتضييق على الحرية الدينية أو المعتقد وتعطيل حرية التفكير والتعبير لأن الحرية ملازمة للديقراطية فلا ديمقراطية بلا حرية ولا حرية بلا قانون ولا شرعيـة لقانـون اذا خالـف الدسـتور . وطبقـا للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ فان المادة ٢ من من الباب الأول المتعلق بالمبادئ الأساسية نصت على فقرتين وهما:

اولا- الأسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر اساسي للتشريع:

١- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الأسلام.

٢- لا يجـوز سـن قانـون يتعـارض مـع مبـادئ الديقراطية.

٣- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأسياسية الواردة في هذا الدستور. ثانيا - يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الأسلامية لغالبية الشعب العراقي , كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حريـة العقيـدة والممارسـة الدينيـة كالمسـيحيين والأيزديين والصابئة المندائيين.

إن هذا النص الدستوري لم يذكر حرية الدين والمعتقد والمذاهب على نحو ما إشارت اليه الوثائـق الدوليـة سالفة الذكـر رغـم إن نـص المادة ٣ من الدستور اعترفت بأن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب كما أغفل اليهود العراقيين وحقوقهم ، وفي اثناء عملنا في لجنة كتابة الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ كنا قد اعترضنا على صياغة هذا النص وسجلنا تحفظات على كثير من النصوص وطالبنا بأن يكون هناك انسـجام بـين الدسـتور العراقـي والأعـلان العالمـي لحقوق الانسان والوثائق الدولية ذات الصلة بالحرية الدينية وحرية المعتقد ومع حقوق الانسان الاخرى أيضا .

لقد أثير الكثير من الجدل على هذا النص الدستورى, فالدولة شخصية معنوية في حين إن الدين يرتبط بالشخص الطبيعي , وصَّحيت إن غالبية العراقيين هم من المسلمين ولكن لا يجوز فرض أحكام الديانة الاسلامية على غير المسلمين , فضلا عن إن ثوابت الاسلام غير متفق عليها بين فقهاء المسلمين , وتجدر الاشارة الى أن هذا النص الدستوري جاء نقلا عن قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر عام ٢٠٠٣ في عملية أريد بها التوازن بين الاتجاه الاسلامي والاتجاه العلماني الليبرالي ولكن الذي حصل هـو إن مـا أعطـي باليـد اليمنـي تـم اسـترداده باليد اليسرى , وعلى سبيل المثال إن الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ وموجب هذا النص الدستورى لا يمكن الأخذ بكثير من بنوده بحجة انها تخالف قواعد الاسلام, ثم كيف يحكن حل التنازع بين مبدأ من مبادئ الديمقراطية يتعارض مع احدى الثوابت في الاسلام ؟ فالديمقراطية تعنى المساواة الكاملة بين البشر مهما كان اللون أو الجنس أو القومية أو اللغة أو الاصل أو الدين وهو يصطدم مع

ثوابت الاسلام وخاصة ما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.

وفي نطاق الحقوق والحريات العامة جاء في المادة ١٤ من الدستور مايلي :

((العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنـس أو العـرق أو القوميــة أو الاصــل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي)) وهذا المبدأ يدخل ضمن الحقوق المدنية والسياسية, وقد وافقت اللجنة الدستورية على أغلب المقترحات المقدمة من قبلنا والواردة في الباب الثاني من الدستور وهي ((المواد من ١٤-٤٦)) إلا أنه جرى تعديل بعض المقترحات بحجة انها تخالف الاسلام.

ومها يتعلق بحرية الدين أو المعتقد ما جاء في المادة ٤١ من الدستور حيث ورد مايلي: (العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسـب دياناتهـم أو مذاهبهـم أو معتقداتهـم أو اختياراتهم وينظم ذلك بقانون) كما جاء في المادة ٤٢ أيضا ما يلى: (لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة). كما ورد في المادة ٤٣ : ((اولا-اتباع كل دين أو مذهب احرار في : أ- ممارسة الشعائر الدينية ما فيها الشعائر الحسينية . ب - ادارة الاوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية ، وينظم ذلك بقانون . ثانيا - تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها).

إن النص على الشعائر الحسينية في الفقرة (أ) ليس لها مبرر لأن جميع اتباع الديانات والمذاهب لهم الحق الدستوري في ممارسة

شـعائرهم . موقـف قانـون العقوبـات العراقـي رقـم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل

إعتبر قانون العقوبات إن من بين الجرائم الاجتماعية هي الجرائم التي قس الشعور الديني (المادة ٣٧٢) واعتبرها جنحة وليست جنايــة وعقابهــا هــو الحبــس لمــدة لا تزيــد عــلى ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على ثلثمائة دينار في الحالات التالية وهي:

١- من اعتدى باحدى طرق العلانية على معتقد لإحدى الطوائف الدينية أو حقر من شـعائرها .

٢- من تعمد التشويش على إقامة شعائر طائفة دينية أو على حفل أو اجتماع ديني أو تعمد منع أو تعطيل إقامة شئ من ذلك. ٣- من خرب أو أتلف أو شوه أو دنس بناء معدا لأقامة شعائر طائفة دينية أو رمزا أو شيئا آخر له حرمة دينية.

٤- مـن طبع ونـشر كتابـا مقدسـا عـن طائفـة دينيــة اذا حـرف نصـه عمـدا تحريفـا يغـير مـن معناه أو اذا استخف بحكم أو شئ من تعاليمه. ٥- من أهان علنا رمزا أو شخصا هو موضع تقديس أو تمجيد أو احترام لدى طائفة دينية. ٦- من قلد علنا نسكا أو حفلا دينيا بقصد السـخرية منــه .

ومن الجرائم الاجتماعية ايضا هي انتهاك حرمـة المـوق والقبـور والتشـويش عـلى الجنائـز والمآتــم (المــواد ٣٧٣ -٣٧٥).لأن الاعتــداء عــلى القبور والمساس بحرمة الأموات أيا كانت ديانة الشخص هي من الجرائم التي قس بالمجتمع وبالأديان والمعتقدات.

والى جانب قانون العقوبات العراقي الذي لم التكملة في صفحة ١٨ ..

يعـد ملائما في كثـير ________ من نصوصه مع التطورات المتلاحقة في المجتمع مع انتشار الارهـاب جرائــم الاحتيال وجرائـم وغيرها

ولسد النقص الموجود

في هذا القانون فان المشرع العراقى أصدر قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥. وقد عرفت المادة الاولى منه المقصود بالارهاب , وحددت المادة الثانية منه الافعال الارهابية حيث جاء فيها بأن أي تهديد أو عنف ضد الاماكن التي يجتمع فيها جمهور الناس والمقصود بها المساجد والكنائس ومحلات العبادات للديانات الاخرى يعد جرية إرهابية كما يعد من الارهابيين كل من يثير الفتنه أو الحرب الاهلية أو الاقتتال الطائفي والمليشيات

محنة العراقيين وضرورة الوسطية أو الأعتدال: تعرض أتباع الديانات و المعتقدات من غير المسلمين وأتباع المذاهب من المسلمين بعد ٢٠٠٣ الى سلسلة مـن الأنتهـاكات و الجرائـم التــ كانت بعضها مثابة إبادة للجنس البشرى وفقا لوصف القانون الدولي الأنساني وكاد العراق -عدا كوردستان - أن يصل الى شفا حفرة الحرب الأهلية بسبب سياسة الثأر والانتقام وردود الافعال وغياب القانون وضعف مؤسسات الدولة والتي تعتبر في جنزء كبير منها نتيجة لسياسات النظام الدكتاتوري السابق.

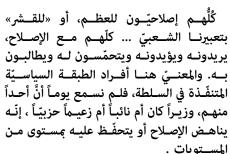
فالمسيحيون والصابئة المندائيون والأيزيديون نالهم من الأنتهاكات والتمييز والجرائم الكثير وبلغت حدا لا يمكن السكوت عليها, ويتوجب على مؤسسات الدولة العراقية والدول التر تحترم حقوق الانسان وجميع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين والشخصيات دعم ومساندة اتباع هذه الديانات المسالمة وحمايتهم من الأرهابيين والتكفيريين ممن يلبسون ثوب الاسلام وهارسون الانتهاكات والجرائم ضد غير المسلمين ، كما بلغ الأقتتال الطائفي والمذهبي بين المسلمين درجة خطيرة صارت تهدد مستقبل البلاد .

لقد تعرضت الكنائس الى جرائم خطيرة فضربت وهدمت أعداد كبيرة منها وأغتيل العديد من المطارنة في الموصل وبغداد وغيرها نذكر منهم مثلا المطران فرج رحو والأب يوسـف عـادل , اضافـة الى قتـل وتهجـير العديد من اتباع الديانة المسيحية بسبب انتمائهم الديني, وهي افعال تستحق الشجب والاستنكار والآدانه والمحاسبة القانونية .

أما الأيزيديون فقد تعرضوا الى سلسلة من الهجـمات الأرهابيـة والقتـل عـلى الهويـة مـن الأرهابيـين والتكفيريـين والى سياســة التمييــز الديني في مناطق مختلفة وبخاصة في الموصل وسنجار ولا تزال سياسة التمييز الديني موجـودة حتـى الأن ضدهـم , إذ لا يجـوز مثـلًا تُطبيق أحكام الفقه الحنفٰي على قضاياهم المتعلقة بالأحوال الشخصية من القضاء العراقي، فكيـف يطبـق الفقـه الحنفـي وهـو

إصلاحيّون «للقِشْر»!

عدنان حسين





لكنْ أي إصلاح هم يريدون ويؤيدون ويتحمسون له ويطالبون به ؟

في الواقع هم لا يكترثون بمعنى الإصلاح وشكله ولونه وصدوده، والبعض منهم لا يعرف بالضط ما الذي يطالب به دُعاة الإصلاح، وعليه فإنَّ الإصلاح الذي هم معه هو أي شيء على أن لا يقترب منهم ولا يحسّ لهم ردن دشداشة أو ياقة قميص أو طرف عمامة. ليكن ما يكون الإصلاح، لكنْ بشرط ألّا يأخذ «ثلمة» من امتيازاتهم المالية والسياسية والإدارية.

اتّحاد القوى العراقية، على سبيل المثال، اعترض منذ يومين على قرار رئيس الحكومة بتعيين رئيس جديد لجهاز المخابرات الوطني خارج سياقات المحاصصة التي هي جوهر المطالبة بالإصلاح والشعار الرئيس للحركات الاحتجاجية المتواصلة منذ شباط ٢٠١١ حتى اليوم.

لا يعترض اتحاد القوى على الرئيس الجديد للجهاز ، لأنه من فلول نظام صدام أرباب السوابق الإجرامية الذين تزخر بهم أجهزة الدولة العليا، ولا لأنه عديم الكفاءة وغير آهل للمنصب ، ولا لأنه فاسد إدارياً ومالياً مثلاً .. إنهم يعترضون على تعيينه ، لأنه ليس منهم .. الذي منهم هو فقط الجدير بالمنصب حتى لو كان من أرباب السوابق ومن الفاسدين ! وللحق هذا لا يقتصر على اتحاد القوى وإنها يشمل باقي الشركاء في السلطة .

اتحاد القوى منزعج ، لأنّ مصطفى الكاظمي ليس عضواً في واحد من إحزابهم وتجمعاتهم ، وهو في الواقع ليس عضواً في أي حزب ، ولم يترشح عن طريقهم بعد أن «يدفع المقسوم» ويتعهد بخدمة مانحيه المنصب وليس خدمة البلاد وأهل البلاد .

في بيانه لم ينسَ اتحاد القوى أن «يُذكّر» بأنه يؤيد «حزم الإصلاح المؤسسي»، لكنه استدرك ليذكّر رئيس الوزراء «ببنود الاتفاق السياسي الذي شكّل حكومته والذي منح تحالف القوى العراقية حقّ الترشيح لشغل هذا المنصب بقصد تحقيق التوازن والتماثل بين مكّونات الشعب العراقي من دون تمييز وإقصاء»! كما إنه لم يغفل عن أن يُعرّج على «أحكام الدستور في مادته (٨٠/خامساً) الذي أعطى مجلس الوزراء وليس رئيس الوزراء حقّ التوصية إلى مجلس النواب بتعيين رئيس جهاز المخابرات الوطني ، وهو ما أكدته المادة (٢١/خامساً/ ج) التي أعطت الحق الحصري لمجلس النواب بالموافقة على تعيين رئيس الجهاز بناءً على اقتراح مجلس الوزراء» .

هذا الكلام الأخير بالذات مُضحك للغاية، فعلى مدى عشر سنين كانت الحكومات السابقة كلّها ورؤساؤها وأعضاؤها ينتهكون الدستور وأحكامه مئات المرّات في ميادين عدّة بينها ميدان التعيينات في المناصب العليا، ومنها بالأخص إشغال المناصب بالوكالة لسنوات عديدة متتالية، ومجلس النواب لا يعترض ولا يتحفّظ، بل كان يُصادق على الكثير من الخروق، لأنّ القوى المتحكّمة بالمجلس مستفيدة من هذه الخروق مالياً.

أَلْمُ أَقَلْ إِنَّهِم جميعاً إصلاحيون «للقشر» .. لكنْ في ما خَصّ غيرَهم .

لن نغرَق

أمين يونس



لأنهُ لايوجَد بحرٌ حقيقي وواسع ، في منطقتنا التي نعيشُ فيها ، فأننا نضطرُ أن ننزل مِرْكبنا إلى البُحيرةِ المُتوفِرة ، صحيحٌ أن مَركَبنا « الذي يحلو لنا أن نُسميهِ سفينة « ، ليسَ قَوِياً كفايةً ولا مَتيناً بدرجةٍ مُرْضِية، بحيث يستطيع عواصفاته الذاتية ، فقط ، مُقاومة

العواصِف العاتية أو مُواجهة القراصنة الذين يتربصون بين الحين والحين .

إلا أن الرّبان يقول بأن له علاقات مُمتازة ، مع سفينة كبيرة وقوية ، وأن تلك السفينة ، لن تَدَع مركبنا يتعرَض إلى مَخاطِر مُميتة ، بل أن الرّبان يّدعي ، أحياناً ، عندما يتحّمَس، بأن سفناً عملاقة وطّرادات وحاملات طائرات ، في المحيطات والبحار ، أبْدَتْ إستعدادها ، للتعاون والتنسيق، معنا ، وأن مركبنا سوف يتحول في القريب العاجل ، إلى سفينة عظيمة ، مخر عباب أعالى البحار والمحيطات! .

.....

لطالما .. تصرّفَ الرّبانُ والصّيادُ ومُساعديهما ، بجُزءٍ مُهِم مـن واردات بيع السمك ، لصالحهم ، وكذلك إحتكارهم للكافيار .. ولكن البحارة وغالبية الناس المتواجدين على المركب ، كانوا راضينَ إلى حّدٍ ما ، لأنهم يحصلون على مأ يُلبي إحتياجاتهم ، بل وحتى الحصول على بعض الكماليات أيضاً ، كان ذلك يحدث ، حين كان السمك مطلوباً وسوقة رائجة وأسعاره مُرتفعة ، لكن الأحوال تقلبتْ ولم يعد الإقبال على السمك كبيرا ، فأنخفضتْ أسعاره ، ولأن الرّبان والصّياد، لم يُديرا الدّفة بصورة حاذقة ، ولم يُقْكِرا ببدائِل معقولة ، والتهيا بتكديس الأموال والمظاهر الزائفة .. فأن المشاكِل ظهرتْ على المركب ، وتفاقمتْ يوماً بعد يوم .

ولِلحَـق .. فـأن معظـم النـاس المسـافرين عـلى المركَـب ، يتحملـون جـزءاً مُهـمِاً مـن مسـؤولية مـا آلَـتْ إليـهِ الأوضـاع ، بسـكوتهم المُزمـن ، عـلى كيفيـة إدارة المركـب ، ووجهتـه .

ومما يزيد الطين بّلة .. فأن قوارب النجاة كُلها مملوكة للرّبان والصّياد وبعض مساعديهما .. فأذا حصلتْ كارثة لا سامَح الله ، وإقتربَتْ إحتمالات غَرق المركب ، فأنهم أي الرّبان والصّياد والشُلة المحيطة بهم ، سينجون ، ويتركون البقية لمصيرهم المجهول .

.....

طبعاً .. القصة أعلاه مُختَلَقة بالكامِل ، فنحنُ لا غتلك بحراً ولا بُحيرة ولا مراكِب أو سفن ، وما دُمنا على اليابِسة، ومنطقتنا لا تُصيبها الزلازل ولا العواصف والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية .. فأننا لن نغرق! .

المنظمة الدولية للهجرة: النزوح في العراق يتخطى ٣,٤ مليون

حددت أحدث مصفوفة لتتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في العراق ٣,٤١٨,٣٣٢ عراقي نازح داخلياً (٥٦٩,٧٧٢ أسرة) ، من ١ كانون الثاني عام ٢٠١٤ و حتى ٣٦ آذار ٢٠١٦ .

آخذاً في الاعتبار المعلومات المتاحة ومنهجية مصفوفة تتبع النازحين. رفع الفريق القطري للأمم المتحدة الارقام المستخدمة لأغراض التخطيط للأستجابة الانسانية من ٣,٣ مليون الى ٣,٤ مليون فرداً نازح داخلياً.

تم ما بين ٢ و٣١ آذار عام ٢٠١٦ تسجيل زيادة في النزوح في محافظتي الأنبار (٤٨,٣٧٨ فرداً) وصلاح الدين (٢٣,٧١٨ فرداً) بسبب العمليات العسكرية الجارية .

وإعتباراً من ٣١ آذار ٢٠١٦ فإن مجمل السكان النازحين المبلغ عنهم هم من ثمانية من محافظات العراق الثمانية عشر ومعظمهم في الأصل من محافظتي الأنبار (٤٣٪ أو ١,٤٨٦,٨٦٦ فرداً) و نينوى (٣٣٪ أو ١,١٢٥,٤١٤).

وتبين التقارير أن الأنبار تشهد حالياً تحركات سكانية متعددة بسبب الصراع المستمر ، بما في ذلك قضاء هيت. وقد لُوحِظ تدفق متكرر للنازحين من هيت الى الرمادي حيث تم تحديد أكثر من ٣٠,٠٠٠ فردا نازح في شهري آذار و نيسان. وأدى هذا الوضع المتأزم الى إزدياد النزوح الداخلي الذي يؤثر على بعض المناطق في قضاء الرمادي .

ومنذ بداية شهر آذار ، حددت مصفوفة تتبع النزوح في محافظة الأنبار حوالي ٧١,٠٠٠ عائد (١١,٨٠٠ أسرة) والذين عادوا الى مناطق سكناهم المعتادة في قضاء الرمادي من داخل وخارج محافظة الأنبار .

إن ٦,٧٢٦ فرداً (١,١٢١ أسرة) منهم عادوا ما بين ١١و ١٦ نيسان ، وستواصل المنظمة الدولية للهجرة مراقبة الوضع العام وأعداد النازحين والعائدين في الرمادي والأنبار عن كثب .

نزح ٢,٥٣٨ فرداً (٤٨٩ عائلة) من قرى واقعة في جنوب غرب مخمور في محافظة نينوى في ٢٦ آذار وحتى ١٨ نيسان ، وهذا النزوح الاول الذي تم رصده منذ بدء العمليات العسكرية لتحرير الموصل والقرى المجاورة .

أوردت التقارير إن ما مجموعه ٥٥٣,١٠٤ فرداً عادوا الى مواطنهم الاصلية في ارجاء العراق ، وكانت محافظة صلاح الدين هي الاعلى بين العائدين بعودة ٢٦٢,٠٧٤ فرداً ، وذكرت التقارير من نينوى وديالى عودة اعداد كبيرة (١٣١,٧٦٦ و ١١٨,٤٠٤ على التوالي) بسبب تحسن الاوضاع الامنية بصورة رئيسية .

قال توماس لوثر فايس رئيس المنظمة الدولية للهجرة «المنظمة الدولية للهجرة قلقة بشكل بالغ بسبب النزوح الاخير والقائم في ارجاء العراق بوجود ٣,٤ مليون شخص عراقي نازح الان ونفاذ الموارد الانسانية فإن الحاجة الى موارد اضافية اصبحت ملحة لمساعدة النازحين العراقيين حيث أُجبر الكثير منهم على مغادرة منزله حال اشعارهم بذلك ، لهذا فهم بحاجة الى دعم شامل ، ستواصل المنظمة الدولية للهجرة تعاونها مع فريق الامم المتحدة القطري والشركاء في المجال الانساني والسلطات الحكومية وجهاتنا المانحة لمساعدة السكان النازحين في عموم البلد» .

بالامكان الإطلاع على أحدث مجموعة بيانات مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة ولوحة المعلومات والخارطة الدينامية للنازحين بالإضافة إلى منشورات أخرى لمصفوفة تتبع النزوح على الموقع التالي: -http://iomiraq.net/dtm. page .

قامت المنظمة الدولية للهجرة بالتنسيق مع فريق الامم المتحدة القطري بتطوير حزمة المعلومات لمصفوفة تتبع النزوح وذلك لتقديم تحديثا شاملا حول أوضاع النازحين في العراق ، حيث تم تمويل مصفوفة تتبع النزوح من قِبل مكتب السكان واللاجئين والهجرة في وزارة الخارجية الامريكية .

تكملة بيان مرور عاميين على غزو ...

سكناهم وتأمين الخدمات الضرورية لهم .

4 - وضع حد للمتاجرة معونات ومساعدات النازحين ومحاكمة الفاسدين الذين تجاوزو على هذه الحقوق.

5 - نطالب المجتمع الدولي ومنظمات الاغاثة الدولية
بتحمل مسؤوليتهم الانسانية والقانونية والاخلاقية
لاعادة اعمار المدن والمناطق المتضررة.

منتدى منظمات حقوق الانسان العراقية 2016/6/10

الموقعون:

1 - الجمعية العراقية لحقوق الاسان / بغداد

2 - منظمة حمورايي لحقوق الانسان

3 - جمعية المواطنة لحقوق الانسان

4 - الجمعية العراقية لحقوق الانسان / امريكا

5 - المرصد السومري لحقوق الانسان هولندا

6 - هيئـة الدفـاع عـن اتبـاع الديانـات والمذاهـب في العـراق/ هولنـدا - اربيـل

7 - منظمــة الدفــاع عــن حقــوق الانســان / المانيــا – اومريــك

8 - جمعية الرافدين لحقوق الانسان في العراق

9 - منظمة راستي لحقوق الانسان / العراق

10 - الجمعية العراقية للمتقاعدين / بغداد

11 - رابطة مدربي حقوق الانسان / بغداد

تكملة كوابح التغيير في العراق ...

أو يهدره دون شعور بالمسؤولية ، حين نفد صبر المحتشدين اقتحموا المنطقة الخضراء ، لكنهم ظلّوا في واقع الأمر بلا قيادة ، هتفوا وعبروا عن مشاعرهم الحقيقية وعبثوا ببعض ممتلكات مجلس النواب ، وانتقموا ممن صادفوهم وهشموا بعض سياراتهم ، لكن المسألة عادت إلى المربع الأول أو نقطة الصفر، لأن "قائدهم" الفعلي أعلن اعتكافه لمدة شهرين ، بل سمعوا عنه أنه غادر إلى طهران ، وظل الجمهور حائراً مثلما يغيب مايسترو فرقة موسيقية ، فيأخذ كل يعزف مفرده وعلى هواه ، وتلك احدى مفارقات السياسة العراقية .

ولا يقع اللوم والنقد على "الزعامات" و"النخب" السياسية والدينية وحدها، وإن كانت هي المسؤولة الأساسية في كل هذا الخراب الذي حل بالعراق، ولكن الجمهور يتحمل بعضاً منه بسبب تأييده الأعمى واختياره نخباً طائفية وفاسدة وغير مؤهلة.

وحسبها يقول الجواهري الكبير:

أفأمة هذي التي هَزُلَت

وتناثرت فكأنها أممُ

يسطو على صنم بها صنمٌ

ويغار من علم بها علمُ ويساومون على شعوبهمُ أعدى الخصومُ كأنّهم حكمّوا

أأبا مهنّد شرُّ من حكموا

. ما كان لولا ذلُّ من حُكِموا ماذا على الراعى إذا اغتصبت

عنزٌ ولم تتمرّد الغنمُ

*drshaban21@hotmail.com

تكملة كنبسة الساعة للاباء الدومينيكان ...

راعي لهذه الكنيسة بعد ان بقي وحيدا فيها ، وجاء فراره بعد سلسلة من الهجمات التي استهدفتهم بالذات في تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٤ ، وجاءت هجمة داعش عام ٢٠١٤ لتفرغ الموصل وقصباتها جميعا من السكان المسيحين الذين توطنوا الموصل وانحائها منذ الله السنة المدين السنة المدين المستعدين الذين توطنوا الموصل وانحائها منذ المستعدين المستعدين الناسات المستعدين ا

وأخيرا، يقال جاء تدمير الكنيسة بالكامل على يد تنظيم داعش، اذ تناقلت اخبار شبكة (روداو) مع ما رواه شهود عيان وتكذيب آخرين له أن «عناصر داعش أقدموا على إخلاء منازل المواطنين القريبة من كنيسة الساعة التي تقع في منطقة الساعة وقاموا بتفخيخها من كل الجوانب وقامت عناصر من داعش بتفجير الكنيسة بشكل كامل بعد أن كان الامر قد انتهى من تفجير الساعة التي تقع في أعلى الكنيسة في الثاني من شهر شباط فراير ٢٠١٥، وبعد أن تم نهب كافة محتوياتها» ، وكانت هذه الكنيسة، ملجأ لأهالي الموصل حيث يقصدها الزوار للتبرك ب «مريم العذراء» التي يطلق عليها الأهالي اسم «أم الأعجوبة». وتنفى اطراف اخرى هذا الخبر كله ، وان الكنيسة لم تزل موجودة ..

عُلَيَّ اية حال ، خسرت الموصل في هذه الهجمة البربرية المنظمة ، الكثير من معالمها المعمارية والتاريخية والدينية الزاخرة، كما خسرت من قبل ومنذ ، سنتين العديد من المعارية والجوامع والكنائس والاديرة والبوابات والاسوار والآثار والمنحوتات واللقى التي لا تقدر بثمن ابدا.

تكملة حرية الدين أو المعتقد في العراق ...

مذهب اسلامي على شخص غير مسلم كما هو معمول به الآن؟ ونتساءل أيضا كم قاضي أو قاضية من الأيزيديين يشغلون منصب القضاء في العراق اليوم أو أي منصب وظيفي رفيع؟ لا يكفي أن ينص الدستور على التعددية الدينية في العراق واضا يجب أن يطبق ما فيه على أرض الواقع وأن تكون هناك حماية حقيقية لحقوق جميع اتباع الديانات والمذاهب والى أماكن عباداتهم ومراقدهم المقدسة واحترام شعائرهم وتعاليمهم الدينية .

كما لحق طائفة الصابئة المندائية - وهم أحفاد الحضارات العظيمة التي قامت في وادي الرافدين - إنتهاكات لحقوقهم وأرتكب الأرهابيون والمتطرفون جرائم بشعة ضدهم لاسيما في مناطق بغداد مما أضطر كثير من العوائل الى الهجرة من بغداد الى دول الجوار والى كوردستان التي صارت ملاذا أمنا لهم ، وعلى الرغم من مشاركة ممثل عن الصابئة المندائية في لجنة كتابة الدستور واعتراف الدستور بالتعددية الدينية والمذهبية وبالحقوق المتساوية للجميع إلا إن الصابئة المندائيين ما يزالون يعانون من التمييز الديني في كثير من المجالات منها مثلا في مجال الوظيفة العامة ، لقد أجبر العديد من الصابئة على اعتناق الاسلام بفعل التهديد ، وجرى متكفيهم من قبل التكفيريين والأرهابيين والمتطرفين من المسلمين وتعرضوا الى القتل على الهوية في الفلوجة وفي البصرة والناصرية وبغداد ومناطق مختلفة مما يهدد هذه الطائفة بالزوال بسبب في الفلوجة وفي البصرة والناصرية وبغداد ومناطق مختلفة مما يهدد هذه الطائفة بالزوال بسبب الحكومة العراقية مسؤولية حمايتهم واحترام حقوقهم الدينية وغير الدينية ومنها ضرورة حماية لعتهم الآرامية القديمة ، كما يقع على المرجعيات الدينية الاسلامية واجب تنوير الناس بضرورة احترام حقوق كل اتباع الديانات والمعتقدات الأخرى من غير المسلمين وتحريم سفك دمائهم ونهب اموالهم . .

أما اليهود العراقيون الذين لم يبق منهم في العراق إلا أعدادا محدودة لا تتجاوز أصابع اليد بسبب سياسات الأنظمة السابقة ضدهم فقد بقيت أموالهم المنقولة وغير المنقولة مجمدة حسب القوانين العراقية الصادرة منذ العهد الملكي , فضلا عن اسقاط الجنسية العراقية عنهم لأسباب دينية , وهذه أعمال باطلة تخالف جميع الوثائق الدولية , وحتى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لم ينصفهم بالرغم من إنه ينص في المادة ١٨ منه على منع اسقاط الجنسية العراقية عن العراقي لأي سبب من الاسباب وأعطى الحق لمن اسقطت عنه الجنسية العراقية طلب استعادتها .

أن الواجب الدستوري والقانوني والأنساني يوجب حماية حق الحرية الدينية أو المعتقد للجميع وإشاعة الوسطية والأعتدال ومحاربة الأرهاب وتطهير العراق من التكفيرين والوقوف بحزم ضد الاسلامين المتطرفين سواء من السنة والشيعة ، وسحب جميع قطع السلاح من الأشخاص والميليشيات وعصابات الجرية المنظمة وحصرها بمؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية ومنع تشكيل أو إستمرار المليشيات وإعادة النظر في المناهج الدراسية وبضرورة تفعيل الدستور واحترام حقوق الانسان وتعويض المتضررين ومحاسبة المسوؤلين عن هذه الجرائم ونشر ثقافة السلام والحوار بدلا من ثقافة التطرف والكراهية .

وفي هذا السياق نعتقد بأن أماكن العبادة المقدسة لا يجوز أن تكون مصدرا للفتنة والتحريض ونشر التطرف كما يحصل في مناطق مختلفة من العراق ، ولا حصانة لأي رمز ديني اذا قام بتحويل الأماكن المقدسة الى مقرات للخطب الساخنة التحريضية ومحلات للعمل السياسي وخزن السلاح وأماكن لتقييد الحرية ، وهو مسؤول جنائيا ومدنيا عن أفعاله ، ومع الأسف فقد مارس هذا السلوك جانب من السنة وجانب من الشيعة أيضا وهو ما يضر بالمصلحة الوطنية العليا , وما تزال هناك العديد من مواقع الانترنيت تنشر الأحقاد والتطرف وتحرض على الثأر والانتقام وتشجع على الجرائم الارهابية وهي بعيدة عن المحاسبة القانونية وهذا ما يشجعها على هذا النهج الاجرامي مادام المسؤولون عن إدارتها بعيدين عن العقاب .

*alfadhal@hotmail.com

كوابح التغيير في العراق

د. عبدالحسين شعبان *



واستخدامه، وينبغي أن تخضع إليها جميع المرجعيات دينية أو طائفية أو إثنية أو إدارية أو مناطقية أو غير ذلك، وتاسعها أن الأحزاب ترفض أن الأحزاب ترفض

أيـة رقابـة مـن الدولـة ، وأعمالهـا لا تـزال سرية ، وهي غير قانونية ولا يوجد قانون للأحزاب على الرغم من عرضه على البرلمان ومناقشته ، لكنه لم يتم إقراره ، وتانع الأحزاب والجماعات السياسية الكشف عن عدد أعضائها وبدلات اشتراكاتهم وموارد تمويلها وسجلأت الصرف ومصادر التمويل والمساعدات والهبات ، وغير ذلك ، وبالطبع كان هـذا الباب تدخـل مـن خلالـه الأذرع الأجنبية ، الإقليمية والدولية ، بأجنداتها المعروفة ، وهو باب آخر للفساد المالي والإداري ، جا يشمل أحياناً بعض الواجهات الإعلامية والمدنية ، وكان بول برهر قد كشف في كتابه "عالم قضيته في العراق"، أنه وزّع ۷۸۰ مليون دولار على منظمات تجمع مدني وجهات إعلامية ، وعاشرها هـو اندغـام الدينـي بالسـياسي والإداري، وضياع البوصلة والحدود أحيانا ما بينها، فالجماعات الدينية وتحت عناوين شيعية أو سنية ، باسم الوقف الشيعي أو السني تتلقى بعض الهبات والتبرعات والمساعدات المادية والعينية ، ولديها أموال منقولة وغير منقولة ، تحت عناوين "الحقوق الشرعية" وما سواها ، ولكنها لا تعلن عنها ولا تكشف عن مصادرها ، ما فيها بعض الأموال التي تـأتي مـن خـارج العـراق بصـورة مشروعـة أو غير مشروعة ، فضلاً عن أن لا أحد يعرف كيفية التصرّف بها ، الأمر الذي يقتضى إخضاع أنظمتها لقوانين الدولة وآليات عملها ورقابتها ونظامها المحاسبي والضريبي. وإن الحديث عن مثل هذه الأمور يكأد يكون محظوراً أو مسكوت عنه ، إذْ غالباً ما يحيط بعض رجال الدّين أنفسهم بهالة وقدسية عبر أتباع من جيش المؤمنين أو المريدين الذين يتم توجيههم أحياناً بدوافع سياسية مباشرة أو غير مباشرة ، وذلك للحفاظ على المصالح والامتيازات ، وإذا كان من حق رجل الدين الانخراط في السياسة أو في إدارة الدولة بوصف مواطناً له حقوق وواجبات ، فإنه ينبغي في الوقت نفسه مساءلته ونزع القدسية عنه ، لأنه مثل كل سياسي مكن أن يصيب ، كما مكن أن يخطىء وقد يرتكب أو يتلاعب بالمال العام

بالتحوّل التكنولوجي، وأصحاب الحشود البشرية اليوم والتظاهرات المليونية ليس لديهم برنامج بناء دولة ، وهم بعيدون كل البعد عن مفهوم الدولة ، طالما يمتثلون لمرجعيات فوق الدولة ، بتراتبية وقدسية لا حدود لها ، خصوصاً حين تضيق الأمور وتتزاحـم الأسـئلة ، وخامسـها أن الطائفيـة لا تزال تضرب أطنابها في طول البلاد وعرضها، وإنْ اتخـذ الـصراع أحياناً بُعـداً قومياً: كـردٌ وتركمان ، كردٌ وعرب (مثال تلعفر وكركوك وأخيراً طوزخورماتو، إضافة إلى بعض مناطق ديالي ، خانقين ومندلي وغيرها)، ممّا تُسمى بالمناطق المتنازع عليها، وفقاً للمادة ١٤٠ من الدستور، إلا أنه يتداخل مع الصراع الطائفي، وهذان العاملان كانا الأساس الذي تـم زرعـه في الدسـتور الدائـم لعـام ٢٠٠٥ استنادا لنظام المحاصصة الطائفية ـ الإثنية والتقاسم الوظيفي الذي عرفته الخريطة السياسية بعد احتلال العراق العام ٢٠٠٣ في مجلس الحكم الانتقالي والحكومات التي أعقبته ، وسادسها أن الفساد الذي ينخر الدولة ابتلت به جميع الكتل، وعليها أولاً وِقبل كل شيء تقديم كَشف حساب عن أعضائها ، فالفساد هو الفساد ، سواء جاء من رجل الدين أو من العلماني ، ومن اليمين مثلها هو من اليسار، ولا يغرنك إذ يرتفع اليوم صخب البعض عن الفساد ، ولكن موقعه قد يكون قريباً من منبعه ، وهل يكفى قراءة القرآن حين تكون في مبغى، لتدلُّلُ على طهرانيتك وإيمانك وتعفَّفك ؟ وسابعها أن إرادة النواب بشكل عام مُستلبه لصالح رؤوساء الكتل ، وبعضهم لصالح القادة الدينيين ، الذين لا يعلو على قرارهم شيء، ولهم سلطة مطلقة، أبوية وبعضهاً وراثي، وسيصبح الحديث عن العقلانية والمدنية والحداثة والديقراطية، مجرد ضرب من الخداع والدجل واللعب على الذقون. وثامنها أن الإرهاب تهمة لا يسلم منها الجميع، ولنلاحظ ما جرى في ديالي، من قتل وخطف وتفجير متبادل، وكذلك ما حصل في طوزخورماتو مؤخراً، إضافة إلى انفجـرات بغـداد الداميـة ، وهكـذا، فـإن داء الإرهاب ابتلى به الجميع، وإن بدرجات متفاوتة ، لكن مسؤولية القوى النافذة هي الأساس ، والإرهاب هو الوجه الآخر للفساد، وأي إصلاح أو تغيير لا يستقيم مع وجود ميليشيات وحمل واستخدام السلاح خارج نطاق الدولة، التي لها الحق وحدها في استخدامه وفقاً للقاتون ، وسواء أكان الأمر بزعم مكافحة داعشاً أو مواجهة الإرهاب أم الفيدراليات واختصاصاتها ، لكن الدولة وحدها ينبغى أن تكون مسؤولة عن السلاح

هل ما حصل من حراك شعبي طوال السنوات الممتدة من العام ٢٠١١ وخصوصاً منذ يوليو (قوز) العام ٢٠١٥ واستمراراً من نزول حشود شعبية إلى الشوارع والساحات العامة، وصولاً إلى اقتحام البرلمان العراقي، هـو بدايـة صحـوة ومراجعـة ونقـد ، أم مجـرد فورة ومداورة واحتجاج ؟ قد يرقى وقد لا يرقى إلى التغيير، فلا زالت هناك كوابح كثيرة تحول دونه ، أولها عدم توفّر إرادة سياسية موحدة ونظرة شاملة للتغيير، وليس المهم الحديث عن التغيير، بقدر التقدّم نحوه بخطوات عملية والشروع به بتدرج وفي إطار مشروع واضح وبرنامج محدد، ومن مظاهر غياب الرؤية المشتركة للتغيير انقسام البرلمان ما بين موالاة ومعارضة، وطعون واتهامات ، فضلاً عن انتقالات سريعة وحادة بين الفريقين ، وثانيها ضعف النخب الفكرية والثقافية ، وهي التي دامًا يعوّل عليها في أي عملية تغيير أو تحوّل، فإذا كانت النخب هي ذاتها تعاني من الهشاشة والخواء والتبعية للسياسي والديني، فمن سيعلّق الجرس كما يُقال؟ ومن سيقود الجموع المحتجّة، التي تبقى عرضة لتأثير الأهواء التي مكن أن تتقاذفها ذات اليمين وذات الشمال ، وليس بالضرورة في الاتجاه الصحيح ، وقد أصيبت الجماهير بخيبات أمل كثيرة نتيجة مساومات ومداورات ومناورات ، وهو ما تكشف عنه التجربة التاريخية ، وثالثها انسياق الجمهور وراء شعارات عامة ، تتحكّم فيها قوى دينية في الغالب، وهي التي مسك اليوم بالقدح المعللاً كما يُقال ، في ظلّ توازن القوى الراهن ، والجمهور لا يشبه إلا نفسه، ويبقى هـو ذاتـه ويكـرّر اندفاعاتـه ، امتـداداً لعقليـة سائدة وثقافة متحكّمة ، الجمهور هو الذي هتف للحزب الشيوعي في العام ١٩٥٩وهـو نفسه الذي حمل سيارة صدام حسين على الرؤوس في أواسط السبعينات وما بعدهـا، هـو ذاتـه الـذي يقبّـل الأرض التــ يقـف عليهـا السـيد مقتـدي الصـدر، تـبرّكاً به وطلباً للشفاعة في اليوم الآخر، ومع أن سيكولوجيّة الجمهور متغيّرة ، متحوّلة ، ومتقلّبة في الكثير من الأحيان ، لكن من بيده السلطة أو قريباً منها، هـو الـذي يؤثر فيه ويتلاعب مشاعره، فيندفع أحياناً بشكل أعمى ، ورابعها أن القوى التي لديها القدرة على التحشيد تذكّر بعصر المداخن إبان الثورة الصناعية ، فبدلاً من النضال من أجل وضع حدّ للاستغلال وقيام نظام جديد يوفر العدالة الاجتماعية، كان التوجّه لتحطيم الآلات وتدمير المكائن الجديدة التي استعاضت عن العمال واستغنت عنهم

IRAQI DEMOCRATIC FORUM



A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum of Human Rights Organization

No.47 Jun. 2016

العدد السابع والأربعين - حزيران ٢٠١٦

كنيسة الساعة للاباء الدومينيكان اللاتين في الموصل

د. سيّار الجميل



شكرا جزيلا للصديق العزيز الاستاذ علي عبد الامير عجام ارساله رسالته المختصرة في بعدة اسطر ، وبرفقتها هذه الصورة الجوية النادرة لكنيسة الساعة في الموصل ابان العشرينيات من القرن العشرين ، وتعليقه عليها، وهي توضح جليا جزءا من الموصل القديمة ، وشارع نينوى وهو اول شارع فتح في الموصل عند بدايات القرن العشرين ، وهو يربط باب الجسر شرقا برأس الجادة غربا، وتظهر كنيسة اللاتين ، أو كنيسة الآباء الدومنيكان التي بنيت في الموصل من قبل البعثة الدومنيكانية الفرنسية ابان القرن التاسع عشر ، وهي تعرف ايضا بلاتي بنيت أن المساعة الساعة الدقاقة القديمة .. وتضم الكنيسة ومدرسة الاباء الدومنيكان التي تخرجت فيها اجبال من المبدعين مسيحين ومسلمين ، فضلا عن مكتبتها الرائعة التي احتوت على نفائس الكتب بالسريانية والعربية والفرنسية، ولقد كانت الراهبات الدومنيكانيات اللواتي اتين في بعثة

خاصة بعد بعثة الرهبان قد اسست مدرسة للاناث واعتنوا ببناء مركز صحي خدمي تتم المعالجة فيه دون مقابل .. ولقد عاش في هذا المبنى العديد من العلماء والمؤرخين ومنهم الدكتور المؤرخ الشهير الاب فييه الذي كتب جلّ اعماله عن الموصل وتوابعها بعد ان عاش في الكنيسة سنوات طوال من القرن العشرين .. انها إحدى المعالم المميزة في مدينة الموصل والتي بقيت في ذاكرة اهلها مسلمين ومسيحيين منذ القرن التاسع عشر ، ولقد قام تنظيم داعش بتفخيخها وتدميرها بالكامل في يوم ٢٥ أبريل / نيسان سنة ٢٠١٦ .

كان بناء هذه الكنيسة وملحاقاتها قد تم البدء به في ٩ أبريل / نيسان ١٨٦٦، في تكون مقرا ومركزا دينيا وروحيا وخدميا للآباء الدومنيكان في مدينة الموصل ، وكان ان استغرق بناؤها ست سنوات، اذ تم افتتاحها في يوم ٤ آب/ اغسطس ١٨٧٣ ، وحضر الاحتفال بذلك القاصد الكاثوليكية بهنام بني والكنيسة الكلدانية عبديشوع خياط ، والقاصد الكاثوليكية بهنام بني والكنيسة الكلدانية عبديشوع خياط ، وكان برجها الشهير المميز بشكله الهندسي ، فقد اكتمل بناؤه في شهر قوز / يوليو ١٨٨٢ ، وكان قد احتوى على ساعة في اعلى البرج ، وقد قدمت هدية ثمينة للآباء الدومنيكان في الموصل من، وكانت تتابع شؤون الدومينكان في الموصل بالذات Eugenie de Montio قبل زوجة الإمبراطورة أوجيني عرفانا بخدماتهم الكبرى في المدينة .

لقد اختير موقع هذه الكنيسة بذكاء ، اذ انها منطقة في قلب المدينة وتقع بالقرب منها كنيسة مسكنتا القديمة ومطرانية الكلدان الكاثوليك ، وهي منطقة كاثوليكية بامتياز ، اذ تقع كنائس السريان الارثودكس والارمن بعيدة عنها في منطقة اخرى من قلب المدينة في حوش الخان وسوق الشعارين ، ان كنيسة الساعة قد وقعت مباشرة على شارع نينوى بعد افتتاحه ، وبقيت كذلك لعقود من الزمن حتى تم شارع الفاروق الذي يربط باب الجديد جنوبا بهنطقة الشفاء شمالا، فكانت كنيسة الساعة قد وقعت عند تقاطع شارع الفاروق مع شارع نينوى وتطل على ساحة ذلك التقاطع، والمنطقة تجدها نسيج اجتماعي متداخل بين المسلمين والمسيحيين معا ، اذ تعايشوا معا على امتداد قرون طوال .

تتكون كنيسة اللاتين (= الساعة) من حوش كبير وبوابة ضخمة ومن الحوش الى صحن واسع وكبير تعلوه بخط مواز كل من القبتين المتساويتين في الحجم. كما احتوى داخل الكنيسة على أورغن ضخم ، وضع مقابل المذبح، وقد كان الأول من نوعه في المنطقة قاطبة، أما برجها الذي يكاد المحرء ان يجده من كل زواية من زوايا الموصل القدية، فقد علته ساعة ضخمة لها أربعة وجوه يطل كل وجه على اربعة جوانب الشمال والجنوب والشرق والغرب ، وكانت تلك الساعة تدار بالنصب لأكثر من مئة سنة مرت منذ تأسيسها ، اذ تم استبدالها بساعة اخرى إلكترونية ابان عقد الثمانينيات في القرن العشرين ، وكانت تلك الساعة قد اشتهرت بدقاتها الجهورية والمميزة التي كانت تسمع في انحاء المدينة القديمة كلها وصولا الى القرى المجاورة لمسافة تقدر بأكثر من 10 كم ، ثم خفتت دقاتها مع توالي الزمن بسبب الضوضاء الذي سيطر على شوارع المدينة قاطبة .. ولقد اصيبت هذه الكنيسة ببعض الهرم في ابنيتها وظهور بعض التشققات على جدرانها العالية ، فكان ان قامت شركة إيطالية متخصصة بعمليات الترميم فيها سنة ١٩٨٩ غير أنها توقفت بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٨١ .

عانت هذه الكنيسة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من الاهمال ، وخصوصا بعد تردي الاوضاع الامنية في الموصل، ونزوح العدد الكبير من سكان منطقة الساعة من المسيحيين الى الخارج ، ناهيكم عن تعرض الكنيسة لأضرار بليغة في ٩ ابريـل / نيسان ٢٠٠٨ بحدوث انفجار قوي للغايـة أدى إلى تدمير ساعتها ، وكانت موجـة نـزوح اخـرى للمسيحيين مـن هـذه المنطقـة نحـو القـرى المجاورة، وكان مـن ضمنهـم آخـر

التكملة في صفحة ١٨ ..